الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر
الشعبة: بنوك وأسواق مالية
بعنوان:

# العولمة المالية و إنعكاستها على البنوك الجزائرية

## دراسة حالة بنك التنمية المحلية بمستغانم

إعداد الطالبة:
- زعفران فوزية

تحت إشراف الأستاذ:
أ. د.رمضاني محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

| الصفة | الاسم واللقب | الرتبة | من جامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | وهراني مجدوب | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |
| مقررا | رمضاني محمد | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |
| مناقشا | يسعد عبد الرحمن | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم |

الموسم الدراسي: 2016-2017

# شكر وتقدير

**ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي بإتمام هذا البحث وعلى ما تمنيت به علي من توفيق وسداد.وعلى ما منحتني به من قدرة على تخطي الصعاب وتذليل العقاب.**

**ولا يسعني وأنا في هذا المقام إلا وأن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني إلى الأستاذ المشرف"رمضاني محمد"الذي لم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل.**

**كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قبول مناقشة هذا البحث.**

**وأتقدم بجزيل الشكر إلى السيد "فيصل"الذي لم يبخل علينا بالمعلومات التي قدمها لي والتي قد تفيدنا في حياتنا العلمية والعملية في تربصنا،وإلى كل عمال وكالة مستغانمBDL .**

**وشكرا كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.**

**ونسأل الله عزوجل أن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات، وأن ينفع به كل من يلمس دروب العلم.**

# إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطب النهار إلا بطاعتك.

ولا تطب الدنيا إلا بذكرك ولا تطب الآخرة إلا بعفوك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله علية وسلم.

إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر

نجاحي وحنانها بلمس جراحي،إلى أغلى الحبايب "أمي الحنونة" أطال الله في عمرها

إلى تاج رأسي وقرتي عيني إلى أحن وأكبر قلب إلى صاحب الفضل الجزيل والدعم المتواصل.

إلى من حظى لي المبادئ الأخلاق على صفحة بيضاء "أبي العزيز" أطال الله في عمره

إلى من أسمائهم منقوشة في قلبي بحروف من ذهب اللذين قاسموني رحم أمي أخواتي وإخواني: "فاطمة وزوجها (لخضر)، فاتحة وزوجها (طاهر)، نورية، ربيعة وزوجها (علي)، نادية، كريمة، نزيهة، منصور، وليد، وكما لا أنسى كتاكيت العائلة "وحيد، لينة".

إلى من جمعتني بهم أوصل الصداقة والمحبة كل معاني الانشراح والارتياح: حياة. حفيظة. نسيمة.

وإلى أعز وأغلى صديق: خضير

الحمد لله كما ينبغي لجلاله وجهة وعظيم سلطانه.

فوزية

# الفهرس

**المحتويات** **الصفحة**

**كلمة شكر.**
**الإهداء**
**قائمة الأشكال والجداول.....I**
**مقدمة عامة.....**أ-ب-ج
**محتويات الفهرس**
**الفصل الأول: المرتكزات النظرية للعولمة.**
مقدمة الفصل.....05
**المبحث الأول:** أساسيات العولمة.....06
**المطلب الأول**: مفهوم العولمة .....06
**المطلب الثاني** : مراحل تطورها.....07
**المطلب الثالث**: أشكال العولمة.....09
**المبحث الثاني:** العولمة المالية**..... 11**
**المطلب الأول**: تعريف العولمة المالية وأسسها.....11
**المطلب الثاني**: أسباب ظهورها..... 13
**المطلب الثالث**: متغيرات الأساسية للعولمة المالية..... 15
**المبحث الثالث :** أثار العولمة المالية.....18
**المطلب الأول** : الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة المالية.....18
**المطلب الثاني:** مخاطرها..... 19
**المطلب الثالث** : أساليب مواجهة مخاطر العولمة المالية.....21
**الفصل الثاني: تحديات البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية**
مقدمة الفصل.....25
**المبحث الأول:** عولمة البنوك الجزائرية.....26
**المطلب الأول**: نشأة البنوك .....26
**المطلب الثاني**: أنواعها .....27
**المطلب الثالث** :موقع البنوك الجزائرية في إطار العولمة..... 29
**المبحث الثاني:** الإصلاحات البنكية **.....32**
**المطلب الأول:** واقع سير المنظومة البنكية في الجزائر **.**.....32
**المطلب الثاني**: الإصلاحات..... 33

**المطلب الثالث:** إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.....37
**المبحث الثالث:** انعكاسات العولمة على هيكل البنوك.....38
**المطلب الأول**: تحديث النشاط البنكي.....38
**المطلب الثاني**: اندماج وخوصصة البنوك..... 40
**المطلب الثالث**: المخاطر التي تواجهها البنوك..... 41
خاتمة الفصل.....43

**الفصل الثالث: دراسة حالة بنك التنمية المحليةBDL**

مقدمة الفصل.....46
**المبحث الأول**: نبذة تاريخية لبنك التنمية المحلية.....47
**المطلب الأول**: نشأة بنك التنمية المحلية.....47
**المطلب الثاني**: مهامات مديرية الشكة الجهوية.....51
**المطلب الثالث**: أهداف البنك التنمية المحلية.....52
**المبحث الثاني**: الآثار الناجمة عن العولمة المالية على مستوى لبنك BDL.....53
**المطلب الأول:** تأثير العولمة المالية على حجم الاستثمار للبنك BDL .....53
**المطلب الثاني:** تداعيات العولمة المالية على البنك.....54
**المطلب الثالث**: الآثار الايجابية والسلبية للبنك.....55
خاتمة فصل .....57
خاتمة عامة.....59
قائمة المراجع.....62

**قائمة الجداول.**


| رقم | عنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01 | مقارنة بين إقتصاد الاستدانة وإقتصاد الأسواق المالية | 16 |
| 02 | نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة | 37 |


**قائمة الأشكال.**


| رقم | عنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| **01** | النظام البنكي والمالي بعد قانون النقد والقرض 10/90 | **36** |
| **02** | هيكل وطني لبنك التنمية المحلية | **48** |
| **03** | مخطط الوكالات للفرع الجهوي بمستغانم | **49** |
| **04** | الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية بمستغانم | **50** |

تعتبر العولمة بخاصة العولمة المالية ظاهرة من الظواهر التي اتضحت ملامحها في العشرية الأخيرة من العشرين بما لها من انعكاسات إيجابية وسلبية على الدول ،وتتمثل أهم ملامحها في التطورات والتحولات المتلاحقة التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية الدولية، وفي مقدمتها الاتجاه المتزايد نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية قصد السماح للبنوك والمؤسسات المالية بالتوسع والنماء في مختلف أنشطتها.

ولقد انعكست هذه التطورات في المجال المالي والمصرفي على معظم الأنشطة المصرفية لغالبية دول العالم، وأصبحت من ضمن التحديات التي يجب التكييف معها ومسايرتها، مما يفرض على القائمين على الأجهزة المصرفية إيجاد الآليات والسبل التي تمكن من تعظيم الاستفادة من تلك التطورات والتقليل من الآثار وانعكاساتها السلبية بهدف تحسين أداء القطاع المصرفي وتفعيل دوره.

وباعتبار الجزائر كبقية دول العالم، شهدت منذ استقلالها عدة تغيرات وتحولات في مختلف الميادين، كما أنها قامت بالعديد من الاصلاحات لمختلف القطاعات، فلقد اتضح أنه رغم الاصلاحات الاقتصادية التي بادرت بها منذ أواخر الثمانينات، فإن الإنتعاش الإقتصادي يبقى بطئ نسبيا. وأمام هذه الوضعية يمكن التساؤل عن الأسباب الأساسية لعدم كفاءة الهياكل الإقتصادية والمالية والبنكية بصفة خاصة، فإن هذا الأخير يحتل جزءا كبير في نجاح الإصلاح فالانتقال من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد السوق لا يتم بشكل فعال دون وجود جهاز مصرفي كفء وقادر على المنافسة في حين أن البنوك الجزائرية تتميز عموما بالبيروقراطية الإدارية ونقص الكفاءات المتخصصة كما ان معظمها عافر.

وبما أن النظام البنكي يعتبر وسيطا ماليا، وأداة لتطبيق السياسات النقدية ،فلقد عرفت الإصلاحات في هذا القطاع ظهر العديد من التشريعات والقوانين، بحيث يراعي المخاطر التي تقترن بالممارسات البنكية لاسيما عند منح القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية.

كما نحد أن الهدف من تنفيذ هذه الاصلاحات هو أعادة هيكلة القطاع البنكي بما يتوافق مع اقتصاد السوق، وهذا بتحذير سياستها المالية والاقتصادية، وتكييف قوانينها ونظمها حتى تتماشى والآليات الحديثة، ومنى التأقلم مع الأوضاع الجديدة، حيث لا مجال اليوم لبقاء من لا يستطيع مواكبة التغيرات والمستحدثات.

1. **الإشكالية:**

من خلال هذا العرض يمكن طرح الإشكالية التالية.

**ماهو تأثير العولمة المالية على البنوك الجوائرية؟**

2. **الأسئلة الفرعية:**

إن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ماهي انعكاسات العولمة على البنوك الجزائرية؟
- ماهي الإجراءات الحاصلة بالنسبة للبنوك الجزائرية لمواجهة تحديات العولمة؟
- ماهي السبل الكفيلة بتأهيل البنوك الجزائرية والارتقاء بأدائها لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؟

**3. الفرضيات:**

- تتجلى الانعكاسات العولمة المالية على البنوك الجزائرية بما تحدثه من آثار إيجابية وأخرى سلبية.
- البنوك الجزائرية تواجه تحديات كبيرة تميلها التطورات العالمية، وهذا مطالب بالمزيد من الاصلاحات لمواكبة هذه التطورات .
- السبل الكفيلة بتأهيل البنوك الجزائرية والارتقاء بأدائها تلزم السلطات وضع إستراتيجية محكمة وجادة من أجل مواكبة ومسايرة متطلبات العولمة المالية.

**4. أسباب إختيار الموضوع:**

هناك عدة أسباب دفعتني للاختيار هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات لأن هو قلة الدراسات حوله، كمالي دافع الشخصي المتمثل في إثراء رصيدي الثقافي بمعلومات جديدة لم أتطرق لها من قبل، كما يمكننا التعرف على آثار وانعكاسات العولمة المالية على البنوك الجزائرية.

**5. أهمية الدراسة:**

يستمد هذا البحث أهميته الكبيرة في اقتصاد أي دولة، وبخاصة البنوك الجزائرية وما تواجهه من تحديات وانعكاسات في ضوء التغيرات السريعة والمؤتمرات القوية التي أحدثتها العولمة المالية.

**6. أهداف الدراسة:**

يمكن حصر أهداف هذا البحث فيما يلي :

- عرض أهم الاصلاحات التي مست البنوك الجزائرية في ظل العولمة .
- إبراز مدى تأثير العولمة المالية على البنوك الجزائرية.
- معرفة أهم التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية وانعكاساتها.
- الاجراءات والتدابير الواجب اتخاذها للنهوض البنوك لما تفرضه العولمة.

**7. المنهج المتبع:**

اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج وصفي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المهج التحليلي.

8. **صعوبة البحث:**

اعترضنا صعوبات أثناء إعداد البحث من خلال:

- صعوبة الحصول على المعلومات في الجانب التطبيقي من خلال تربصنا.

9. **هيكل البحث:**

لتسهيل دراسة الموضوع قسم البحث إلى ثلاث فصول.

**الفصل الأول:** يعرض هذا الفصل إلى المرتكزات النظرية للعولمة وخصص ذلك في ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول أساسيات العولمة، أما الثاني تطرقننا إلى العولمة المالية، والمبحث الثالث يخص أثار العولمة المالية.

**الفصل الثاني:** يعرض تحديات البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية ويتم في ثلاث مباحث: المبجث الأول عولمة البنوك الجزائرية، أما المبحث الثاني يدرس الاصلاحات الجزائرية، والمبحث الثالث انعكاسات العولمة على هيكل البنوك.

**الفصل الثالث:** يدرس دراسة حالة بنك التنمية المحلية يتم في مبحثين، المبحث الأول نبذة تاريخية حول البنك، أما الثاني خصص للآثار الناجمة عن العولمة المالية التي طرأت على البنك.

**مقدمة الفصل الأول**

شهد الربع الأخير من القرن العشرين و في العقد الأخير على وجه الخصوص، بزوغ العديد من التغيرات العالمية السريعة و المتلاحقة حيث تحول الاقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متناسقة بحكم ثورة الإتصالات و تكنولوجيا المعلومات، فأصبح هناك سوقا واحدا لا يقتصر الفاعلون فيه على الدول و الحكومات بل ينضم إليهم العديد من المنظمات العالمية و الشركات متعددة الجنسيات، و برزت ظاهرة التكتلات الإقتصادية العملاقة التي يسعى كل منها إلى اقتناص الفرص و مواجهة التحديات بإزالة جميع القيود و تحرير المعاملات في ظل نظام السوق، أفضت هذه التغيرات في النظام الإقتصادي العالمي إلى شيوع مفهوم جديد هو مفهوم **" العولمة المالية "** التي تعتبر عنصرا واحد من عناصر العولمة التي تمتد أبعدها إلى عولمة سياسية، عولمة الإجتماعية، عولمة ثقافية ...الخ و لا أحد يتصور حتى الآن حجم التأثير الذي أحدثه و يحدثه الآن تيار العولمة. و باعتبار العولمة المالية هي جانب القوة و الهيمنة في تيار العولمة بشكلها العام، وقد حاولنا في هذا الفصل أن نقوم بدراسة عامة للعولمة المالية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المرتكزات النظرية للعولمة أما المبحث الثاني تطرقنا إلى العولمة المالية، وبالنسبة للمبحث الثالث تطرقنا إلى آثار العولمة المالية.

**المبحث الأول: أساسيات العولمة.**

تعد العولمة من أكثر القضايا التي اختلف حولها المتخصصون أي كان تخصصهم؛ فقد تزايد الحديث عن مختلف جوانبها، وتعددت التعاريف والتسميات بشأنها، واختلفت الآراء في مراحل تطورها وأشكالها ، وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا

**المطلب الأول: تعريف العولمة.**

ولم يتفق على تحديد تعريف واحد شامل جامع لها نظر لتشعب المحتوى الفكري globalisation لقد تعددت للمفهوم وامتداده من الناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية و السياسية والثقافية والاجتماعية، التكنولوجية، المعلوماتية و من ناحية المستويات فإن هذا المفهوم وخاصة في الجانب الاقتصادي أخذ بنشر على كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية والتسويقية و الإدارية ويمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظر لتعدد تعريفاتها والتي قد تتأثر أساسا بانحيازيات الكتاب و الباحثين والمفكرين واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضا أو قبولا. وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلا بد أن نأخذ في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها.[1]

للعملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة لدى جميع الناس، أما العملية الثانية فتتعلق بإزالة الحدود بين الدول، والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات في ما يلي ندرج أهم التعريفات التي وردت للعولمة.

1.العولمة هي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ويقال عولمة الشيء أي جعله عالميا. [2]

2.أما صندوق النقد الدولي فقد عرف للعولمة في تقريره" أفاق الاقتصاد العالمي "بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول بوسائل منها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود و التدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا. [3]

---

1-عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية، دار الجامعية ،2001،ص 20.

2-ممدوح محمود منصور، العولمة ودراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد، مصر ،دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، 2003، ص11.

3-تقرير صندوق النقد الدولي، أفاق الإقتصاد العالمي، العولمة الفرص والتحديات، صندوق نقد دولي، واشنطن، 1997.

3.أما إسماعيل صبري فيستخدم مصطلح الكوكبة بدلا من العولمة اعتمادا على الكلمة الانجليزية Global بمعنى الكرة الأرضية وليس كلمة العالمworld، والمقصود هنا التداخل لواضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتبار بذكر للحدود السياسة للدول أو الائتمان لوطن محدد، وهي درجة من درجات تطور النظام الرأسمالي العالمي.

4.بينما يتصرف مفهوم العولمة عند الأنكاد إلى زيادة تفاعل الدول في التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر و أسواق رأس المال. كما زاد من عمليات العولمة وتحفيزها إلغاء القيود على تدفق رأس المال.[1]

ويرجع مهدي الحافظ عدم تبلور المفهوم الفكري والعلمي للعولمة إلى أسباب عدة منها الخضوع إلى منهج ذاتي في التحليل و الرغبة في تركيبة مسلمات إيديولوجية معنية بالإضافة غلى إغفال أو غض النظر عن معطيات أو وقائع جديدة في عملية التطور والتي من شأنها أن تكون أساسا جوهريا لنشوء العولمة واتساعها.

وعلى ضوء كل هذه التعريفات دكتور عبد الحميد عبد المطلب[2] بأن العولمة لا تخرج من كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي حولت العالم إلى قرية عالمية متناقصة الأطراف تختفي فيها الحدود السياسية للدول القومية ويتفق في إطارها الفاعلون الرئيسيون من دول و تكتلات اقتصادية و من منظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على أسس و قواعد لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بن الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

**المطلب الثاني: تطور العولمة.**

**المرحلة الأولى: المرحلة الجنينية.**

يمكن القول أن المرحلة الجنينية للعولمة ترجع إلى صفحات الفراعنة القدماء سواء في رحلاتهم إلى بلد الصمام أو إلى بلد الفينيقيين، أما البعض الأخر فيؤكدون أن مصطلح العولمة تطور بتزامن من تشكل الإمبراطورية الكبرى و ما أكثرها عبر التاريخ.[3]

---

[1]- الحافظ مهدي ، أهمية المنهج في معالجة العولمة، مجلة الرباط، العدد8سبتمبر 1997، ص 23.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

[3]- منير العشاب ، العولمة تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الدول العربية ، مذكرة ليسانس، جامعة المدية،2008، ص 10.

**المرحلة الثانية: مرحلة النشأة.**

بدأت مع نهاية المرحلة السابقة في 1750م واستمرت حتى العشرينات من القرن السابق، ظهرت فيها مفاهيم جديدة تتعلق بالدولة القومية وهويتها ، وصولا إلى طرح فكرة الدول المتجانسة الموحدة، إضافة إلى قبول الدول الغير الأوروبية في المجتمع الدولي توقعت العديد من الاتفاقيات، و نشأت المؤسسات المتعلقة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول، فيها انطلاق الاهتمام بالتجارة العالمية وسن التشريعات و الأنظمة و استمرت هذه المرحلة حتى عام 1870م.

**المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق.**

امتداد الفترة السابقة إلى منتصف العشرينات من القرن العشرين، في هذه المرحلة ظهرت مفاهيم كونية مثل: "خط التطور الصحيح و المجتمع القومي المقبول"، إضافة إلى مفاهيم أخرى تتعلق بالهويتين الفردية و القومية وهذا ما أنتج عملية دمج المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، وبدأت صياغة الأفكار الخاصة بإنسانية دوليا، ومحاولة تطبيقها، كذلك جرت المنافسات الكونية مثل: دورة الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل، إلى جانب تطبيق فكرة الزمن العالمي، كم عرفت هذه المرحلة اندلاع الحرب العالمية الأولى و نشأت عصبة الأمم.

**المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع من أجل الهيمنة.**

استمرت هذه المرحلة من العشرينات من القرن العشرين حتى منتصف الستينات، و بدأت هذه الخلافات و الحروب الفطرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بظاهرة العولمة، والتي بدأت في مرحلة الانطلاق و نشأت صراعات كونية حول صور الحياة و أشكالها المختلفة.

و قد تم التركيز حول الموضوعات الإنسانية بحكم الحوادث التي تمت كإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، بروز هيأت الأمم المتحدة مكان عصبة الأمم في هذه المرحلة، ووقعت الأزمة العالمية سنة 1929، ثم اندلعت الحرب العالمية الثانية وبعدها نشوب الحرب الباردة بين الو.م.أ والاتحاد السوفياتي[1]. ولقد تم عن هذه المرحلة إنشاء البنك العالمي للإنشاءات والتعمير وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العالمية التعريفية الجمركية.

**المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين.**

بدأت منذ الستينات وهي مستمرة حتى اليوم، حيث تم دمج العالم في المجتمع العالمي وتصاعدا الوعي الكوني وحدث أول هبوط على القمر، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت إلى حد كبير المؤسسات

[1]-عماد يونس، العولمة وأبعاد ومؤتمرات، لبنان، المؤسسة الحديثة للكتاب،2005، ص 51.

الكونية والحركات العالمية وأهمها القبض الثالث في النظام الاقتصادي العالمي، وهي المنظمة العالمية للتجارة مكان الاتفاقية العالمية للتعريفة الجمركية، وتواجه المجتمعات الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات و تعدد السلالات و الأجناس داخل المجتمع نفسه، وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا، من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس و السلالة ظهرت حركة حقوق الإنسان المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر ديناميكية وانتهى نظام ثنائي القومية، وزاد الاهتمام في هذه المرحلة بالمجتمع المدني العالمي و المواطنة العالمية وتم تدعيم نظام الإعلام الكوني.[1]

وبهذا نجد أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى ظهور العولمة منها ما هو اقتصادي و ما هو سياسي و ثقافي.

وما يمكن إضافته هو توضيح أهم أسباب نشوء العولمة التي توجزها في النقاط التالية:

-النشوء إلى المزيد من الحرية و الديمقراطية و هو الحلم الرئيسي للإنسان.

-تحقيق الرفاهية الإنسانية التي تكفل مزيد من المتعة والحياة المريحة والكريمة.

-تعظيم الأخلاق و المبادئ الحميدة وتقديس الشيم والمعتقدات.

- تحقيق وتفعيل المتعة والخير، أي جعل السلوك الإنساني أكثر تهذيب وأكثر إنتاجا للخير لكافة البشرية.

- تحقيق العقلانية والرشاد في استخدام الموارد وبالشكل الذي يحافظ على توازن البيئة الطبيعية.

- انخفاض القيود على التجارة والاستثمار.

- التطور الصناعي في التطور النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي.

- تكامل الأسواق المالية الدولية.

- زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر.

- التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصال.[2]

**المطلب الثالث: أشكال العولمة.**

لعل المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يلاحظ أن هناك مجموعة من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية الدولية وكذلك النمو السريع للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبصفة خاصة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.

وتصاعد الثورة التكنولوجية وتكامل نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية تجعل من عولمة تتحد في نوعين رئيسين هما:

[1]-العشاب منير، مرجع سابق، ص 11.

[2]- عمر صقر، العولمة وقضايا إقتصادية معاصرة، مصر، دار الجامعية ، 2001، ص 9.

أ. **عولمة الإنتاج** :إن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمة اقتصادية كما حدث بالنسبة العولمة المالية وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

**الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية:** حيث يلاحظ إن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال التسعينات حيث بلغ معدل التجارة العالمية بحوالي9%عام1995 بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5% فقط وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية و يلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة وبإضافة إلى مشاركة في زيادة الناتج العالمي ويضاف إلى ذلك أن 90 % من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.[1]

1) **الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي:** حيث يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي زاد أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار يصل إلى حوالي 12% خلال عقد التسعينات.

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات في أحداث المزيد من العولمة والتي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالف الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد عن عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا والأسواق

**العولمة المالية**: تعتبر العولمة المالية الناتج الأساسي لعملية التحرير المالي و التحويل إلى ما يسمى الانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية، حيث أسواق رأس المال أكثر ارتباطا و تكامل و يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:

1. **المؤشر الأول**: الخاص بتطوير حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980،بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الو. م .أ و ألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200% في فرنسا و إيطاليا وكندا ونفس العام.

2. **المؤشر الثاني:** الخاص بتطوير تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفع من 200 مليار دولار أمريكي

[1]- منير نوري ، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، جامعة شلف، مطبوعة الجامعة، 2007/2006، ص25.

في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2ترليون دولار أمريكي في عام 1995، وهو ما يزيد عن 84% من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال و كذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات. فإن العولمة المالية تضمن تحرير المعاملات التالية:

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية.
- لمعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية.
- المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية.
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية.
-المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

**المبحث الثاني: العولمة المالية.**

في الحقيقة لم يكن هناك اختلاف جذري بين الاقتصاديين حول تعريف الشكل الحالي للعولمة المالية ولا حول تصور الشكل النهائي لها، ومن خلال ذلك نقوم بتعريف في هذا المبحث.

**المطلب الأول: تعريف العولمة المالية وأسسها.**

**أولا: تعريف العولمة المالية.**

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 59،50.

لم يتفق على تعريف واحد جامع نظر لتشعب مجالات لا سيما من جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي والخدمي والتكنولوجي و التسويقي وما يهمنا من هذه الجوانب الجانب المالي:

-تعد العولمة الأنشطة المالية نتاجا أساسا لعمليات التحرير المالي ولتبني سياسة الانفتاح المالي، وما يترتب عليها من تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق العالمية من خلال إلغاء العقود على حركة رؤوس الأموال لتتدفق عبر الحدود ولتصب في الأسواق المالية العالمية فتصبح أسواق رأس المال العالمية أكثر ارتباطا وتكامل.[1]

-العولمة المالية هي ظاهرة التدفقات المالية المتصاعدة عبر الحدود.[2]

-العولمة المالية هي نمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية.[3]

-يعرفها GAMO -ALONSOبأنها زيادة في التجارة الدولية و الروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي و التغيرات التكنولوجيا.

على صعيد أخر يرى البعض إن العولمة المالية هي نتاج لمجموعة من الأساليب والعوامل وكذلك هي بلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، نتخلص فيما يلي:

أ- انهيار نظام بريتون وودز 1971، 1973 بإعلان الرئيسي الأمريكي السابق ليكسون1971 وفق تحويل الدولار إلى ذهب بسب نقص الاحتياطي الأمريكي لهذه المادة.

ب- عولمة النشاط الإنتاجي.

ج- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

د- تغيير مركز القوى العالمية

هـ- تغيير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية.

وهذا وتعدد التعاريف الخاصة بالعولمة المالية فقد وصفا البعض بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتمثل في تحرير الأسواق الخصخصة وانسحاب الدولة في النشاط الاقتصادي ومن بعض وظائفها مثل: الرعاية الإجتماعية، وتغيير نمط التكنولوجيا، وتوزيع الإنتاج عبر القارات خلال اللإستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية وفي إطار هذه الدراسة فإن ما يهمنا هو عولمة الأنشطة المالية

[1]- جمال الخطيب شذا ، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال، مصر، مؤسسة طايا، 2002، ص14.

[2]- حمزة حجار، مجلة المال والاستثمار والبنوك، العولمة المالية الوجه الآخر، وكالة مكة الإعلامية، 2007، ص34.

[3]- عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك عمومية الجزائرية، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الشلف، 2008،2009، ص05.

التي تعد نتاجا أساسيا لعملية التحرير المالي ولتبني سياسة الانفتاح المالي وما يترتب عليها من تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال لتتدفق عبر الحدود ولتصب في الأسواق المالية العالمية. فتصبح أسواق رأس المال العالمية أكثر ارتباطا وتكاملا. [1]

**ثانيا: أسس العولمة المالية.**

يبدو أن العولمة المالية قد سيطرت على جل العالم و الأسواق المالية بشكل خاص و أحكمت فيضتها عليها، وهذا ما يدل على أن لها كائن وأسس والتي سنحاول أبرزها فيما يلي:

**-عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال:**

الشرط الأساسي للعولمة المالية في الواقع ليس فقط انفتاح الأسواق القطرية على بعضها، ولكن أيضا انفتاح وتوسع الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق، أسواق المال، أسواق الصرف وكذلك الأسواق الأجلة، ويصبح بإمكان المستثمر أو المقترض أن يبحث عن أفضل العوائد، بالانتقال من عملة إلى أخرى، أو من ورقة مالية إلى أخرى أو من إجراء مخاطر إلى أخر، من سند بالجنية الإسترليني إلى سند بالدولار.

وفي الأخير تصبح هذه الأسواق المتخصصة" أسواق المال" أسواق الصرف، الاختبارات، المستقبليات...الخ، مجموعان ثانوية تشكل شبكة على المستوى الدولي لتجمع ثانية في سوق مالي شامل وموحد.

وتجد الإشارة إلى أن الحركة القومية لعمليات إلغاء التخصص للأسواق والتي برزت أولا في الو.م.أ ، قد توصلت إلى إلغاء بعض التميزات التقليدية التي كانت تفصل بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمار المتخصصة في توظيف القيم المنقولة، أما في بريطانيا تم مزج وظائف الوسطاء الماليين والسماسرة، كما أيضا لغير المقيمين أن يكونوا مساعدي الرؤساء في الإصدارات الأجنبية، أما في فرنسا تم إنشاء السوق الأجلة الدولية حيث اتسعت السندات وسوق إيصالات الإيداع. وبعبارة أشمل كل التطورات في المجال المالية المباشرة، والشيء المهم في كل هذه المنظومة هذا الطابع المزدوج "إنفتاح أقسام سوق رأس المال فهو يمس الحواجز الداخلية العازلة بين أقسام السوق المحلية من ناحية كما يمس تلك الموضوعة بينها وبين الخارج.

**-تقليص دور الوساطة في التمويل .**

[1]-السيد يس، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية للكتاب، ، القاهرة، مكتبة الآمرة ، 1991، ص، ص21،22.

وهي تعني ترقية أساليب التمويل المباشر والذي يرتكز أساسا على إصدار وتبادل الأوراق المالية بين المتعاملين في حاجة إلى تمويل ومتعاملين لديهم القدرة على أي اللجوء المباشر للمتعاملين الدوليين إلى الأسواق المالية "التمويل المباشر" دون المرور عبر وسطاء ماليين أو بنوك "التمويل غير مباشر" لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، ويعود ذلك بشكل خاص إلى قرارات المتخذة من رجل الاقتصاد في المؤسسة أمريكية مثلا، فهو يفضل أن يتم تمويل النشاطات و المشاريع المختلفة للمؤسسة عن طريق إصدار أسهم وسندات دولية في سوق لندن للأوراق المالية، على الإقتراض من بنك محلي أو أجنبي، فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن تمويل بأقل تكلفة. وهذا ما يفسر التطور الكبير لتقنيات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك والمؤسسات التي تلعب دور الوساطة.

**– زوال القيود التنظيمية.**

أسساها الدخول في محيط مالي مرن نسبيا غير خاضع لعدد كبير من القيود المتخصصة للحفاظ على إستقرار نظام التمويل، لكنها القيود تساهم في الحد في فعاليته، ويعتبر هذا المبدأ أحد عناصر الفعالة والحاسمة لسيادة العولمة المالية، حيث قامت البلدان الصناعية بإزالة القيود التنظيمية "القانونية" على الصرف بشكل يسهل تدفق رأس المال الدولي وقد سجلت هذه الحركة في إطار سلسلة من عمليات تحرير حركة رؤوس الأموال التي بدأت في الو.م.أ في نهاية السبعينات تم توسعت فيما بعد إلى باقي دول العالم، حيث كان إنفتاح النظام المالي الياباني في 1984/1983[1] المفروض بشكل كبير من السلطات الأمريكية، تم انهيار الأنظمة المحلية للرقابة في أوروبا مع خلق سوق موحدة لرؤوس الأموال في 1990 أهم العوامل التي أدت إلى تسارع الانتقال الجغرافي لرؤوس الأموال وأيضا الحركية في مجال قابلية الإحلال بين الأدوات المالية. تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة في الو.م.أ خلال الثمانينات ، كما خدم بشكل عميق تكامل واندماج الأسواق المالية، بإزالة مختلف الحواجز القانونية و الإدارية أمام التدفق الإنساني والحر لرأس المال الدولي ومع أسعار الفائدة المتحركة ومعدلات الصرف المتذبذبة، فقد توجه النظام إلى إفراز سلسلة كاملة من الأوراق الجديدة لإدارة هذا التذبذب وعدم الاستقرار و المتمثلة في المشتقات بجميع أنواعها . وبلا شك تسمح هذه المتوجات بتسيير المخاطر المرتبطة بأسعار الفائدة وأسعار الصرف والمرور من قسم في السوق إلى أخر وأيضا الانتقال بسهولة أكبر من عملة إلى أخرى.

**المطلب الثاني: أسباب ظهور العولمة المالية.**

[1]-مرابط ساعد، أسماء بلميهوب، العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة، ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة يوم 2006/11/21،ص05.

1 – **تنامي رأسمالية المالية:** لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول والمتجسدة في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطة وزيادة درجة تركزه دورا أساسيا في إعطاء قوة لدفع مسيرة العولمة المالية. فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول المالية تزيد بعدة إضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الانتاج الحقيقي وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي، تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.

وقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية بظهور الاقتصاد الرمزي وهو الاقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثورة العينية التي تتنقل بين أيدي المستثمرين داخل الحدود وغيرها دون قيد أعائق بعبارة أخرى أنه اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية وتؤثر فيه أية تغيرات تطرأ على أسعار الفائدة، أسعار الصرف الأجنبي ، ميزان المدفوعات، معدلات البطالة ،كما أنه يتأثر بالشائعات والعوامل النفسية والبيانات الصادرة من المسؤوليتين الماليين ومحافظي البنوك المركزية.[1]

2 – **عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:**

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى ،للدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة وعلى الرغم من أن ظاهرة الاستثمار خارج الحدود الوطنية هي ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي.

وأن الاستثمار المالي في الأسواق الخارجية كان قد بدأ منذ المراحل الأولى لتطور النظام الرأسمالي فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الاستثمارات بمعدلات خيالية، وتنوع الأدوات المالية المتجسدة فيها و ارتباط الأسواق المالية في مختلف دول العالم والاستقلالية النسبية التي تتحرك بها الأموال بعيدا عن حركة التجارة العالمية.

3 – **ظهور الابتكارات المالية الجديدة:** ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة فإن جانب الأدوات المالية التقليدية والأسهم والسندات المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل المبادلات والمستقبليات والخيارات.

[1]- فاروق تشام ،العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي والنمو الإقتصادي في البلدان العربية" المؤتمر العلمي الأول لكلية الإقتصاد وعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، 2003، ص،ص3، 4.

4 –**التقدم التكنولوجي:** لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال اتصالات والمعلومات مساهمة فعالية في دمج وتكامل الأسواق المالية على المستوى العالمي حيث تم التغلب على الحواجز المعاينة والزمنية بين مختلف الأسواق الوطنية وانخفضت تكلفت الاتصالات السلكية واللاسلكية ولقد ساعد كثيرا هذا التقدم التكنولوجي في ترابط الأسواق وكذلك القدرة على متابعة الأسعار في مختلف الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء.[1]

5 –**التحرير المالي المحلي والدولي:** لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبد الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي وبالتحرير المالي الدولي وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخريين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحركة تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية الرأسمالية.

6 –**إعادة هيكلة الصناعة الخدمات المالية** :حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز لإسراف من وتيرة العولمة المالية وفي هذا الصدد تشير إلى ما يلي:

- توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية على الصعيد المحلي والدولي فأصبحت تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي التي اقتضت تخفيض وفي بعض الحالات إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس أموال البنوك وطرق استخدامها.
- دخلت المؤسسات المالية المصرفية، مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، مما يدل على تراجع دور البنوك في مجال الوساطة وتعكس حالة البنوك هذا التطور بصورة واضحة، فخلال الفترة 1990-1995 انخفضت نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو 40% وأن كان هذا الإتجاه يختلف من بلد لأخر.
- في ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستثمرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالاندماج فيما بينها.

7-**نمو سوق السندات:** حيث لاحظ أن جزء كبير من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدار السندات وتداولها في تلك عموما، فقد زاد حجم السندات المتداولة

[1]-أحمد بوراس، الجهاز المصرفي والمالي العربي وقدرته على التأقلم مع التغيرات المتجددة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منشوري، قسنطينة،عدد20سبتمبر2003،ص.ص19، 20.

في نهاية عقد التسعينات من القرن 20 لما يزيد على 1 تريليون دولار أمريكي ولاشك أن ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة.[1]

**المطلب الثالث: متغيرات الأساسية للعولمة المالية.**

قامت السلطات العمومية للدول المصنعة في سنوات الثمانيات بين قوانين منظمة وقواعد تسمح بالمرور لمرحلة انتقالية من اقتصاد مرتكز على رؤوس الأموال محلية أو أجنبية ويمكن تلخيص كل سوق منها في الجدول التالي:

**جدول رقم 01: مقارنة بين إقتصاد الاستدانة وإقتصاد الأسواق المالية.**

| إقتصاد الاستدانة | إقتصاد الأسواق المالية |
|---|---|
| - ضخامة الأسواق المالية.<br>- ترجيع التمويل عن طريق سيولة الادخار قصير الأجل.<br>- ترجيع التمويل الموجه عن طريق وساطة البنوك.<br>- غلق الأسواق المالية وعدم افتتاحها. | - ادخار المالي متطور.<br>- ترجيع التمويل عن طريق الاشتراكات.<br>- فتح الأسواق على رؤوس الأموال الأجنبية وفتح الباب الأمام الاستثمارات الخارجية.<br>- سوق مالي موحد. |

**المصدر**: فاروق تشام، العولمة المالية وأثرها على القطاع المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره،ص 5.

[1]-عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص.ص49، 50.

إن الهدف من سن هذه القوانين هو الحد من دور البنوك كوسيلة في ضمان عملية تمويل مختلف المشاريع وذلك لتطوير التمويل المباشر دون اشتراك البنوك بين المقرضين والمقترضين عن طريق خلق أسهم و سندات.

1 – **هيكلة السوق المالية:** في اقتصاد يعتمد على الاستدانة نقص في سرعة المبادلات ة إبرام الصفقات الإقتصادية هذا ما جعل منظمة الدول التي انتهجت هذا النوع من التخطيط إلى اللجوء في الوقت الخالي إلى الاعتماد في تمويل مؤسساتها على إصدار أسهم وسندات وإصدار الأوراق النقدية لضمان التمويل للمدى القصير وهذه العملية تشبه لحد كبير العمليات التي قامت لها السلطات العمومية إلى سندات وأوراق مالية قابلة للتداول.

التمويل للمدى القصير وهذه العملية نصبة لحد كبير للعمليات التي قامت بها السلطات العمومية إلى سندات و أوراق مالية قابلة للتداول.

2 – **تغيير قواعد عدم دفع التعويضات وإعادة توظيف الأموال:** تعتبر مشاكل الاستدانة المفرطة وتمركز جل التدفقات المالية في مجموعة الثلاثية المتكونة من الولاية المتحدة، الاتحاد الأوروبي واليابان من أهم العوامل التي أدت بالنظام المالي إلى تعويض القروض المألوفة حيث قام الاتحاد الأوروبي سنة 1993 بمراقبة الصرف وتسيير عدة قوانين وقواعد كانت قد أصدرتها في مرحلة سابقة 1983- 1984 مما عد مرحلة هامة في سبيل إنشاء سوق مالية موجدة.

3 **تحويل الديون العمومية:** أصبحت أسواق الأسهم والسندات العمومية أسواق عالمية ، بالنسبة لفرنسا قد مرت إصدارها الأسهم والسندات من 56%إلى75% سنة 1993 حيث كانت تمثل الديون العمومية للولايات المتحدة الأمريكية 120 مليار دولار في اليوم سنة 1993وبلغت هذه الديون العمومية نسبة39%من مجموع الديون العمومية لبدان منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية" OCDE" وهذه التطورات مرتبطة بتحويل الديون العمومية إلى أسهم وسندات قابلة للتداول لأنها تشكل بالنسبة للمؤسسات المقرضة مصدر تمويل هان لأنها تقوم بجميع هذه الديون على شكل أسهم وسندات وإعادة بيعها على شكل أوراق مالية للمستثمرين الأجانب بهذه الطريقة إذن في سنة 1992، 38 %من الديون العمومية الفرنسية أصبحت ملكة المستثمرين غير مقيمين في فرنسا.

4 –**توظيف الأموال لغرض المضاربة:** أدت الأزمتين البترولين عام 1973 و 1979، 1980 في أغلبية الدول المصنعة إلى خلق انخفاض محسوس في معدل إدخار العائدات احتياطات التمويل الخاص بالإدارات العمومية، فادت هذه الوضعية معظم المؤسسات إلى إعادة توظيف أموالها في الأسواق المالية التي كانت توفر أرباحا مغرية مقارنة بالمغامرة والاستثمار في مجال الإنتاج الذي يتصف بنقطتين أساسيتين تشير مواجهة المجهول وخطر عدم التأكد هما:

- انخفاض وتيرة الطلب وارتفاع تسديد معدلات الفائدة أو الفوائد لديونها.
- ضعف الأرباح الأموال الوظيفة في عملية إنتاج مقارنة مع توظيفها في الأسواق المالية التي تدر أرباح أكبر في وقت أقصر.

**5- إعادة استثمار الأرباح:** هو أحد اهتمامات الشركات متعددة الجنسيات من فروعها في الدول المتضمنة وكان الشعاع هو الموجه لها بحيث له على الأقل 30 % من استثمارات المباشرة الأجنبية تركزت في الو.م.أ سنة1994 وكانت 70% الأخرى نتيجة الأرباح المحققة من طرف الفروع الخارجية الشركات المتعددة الجنسيات فقد مثلت في المجموع 69.3 % من الاستثمارات الخارجية المباشرة للولايات المتحدة، أما بالنسبة للمؤسسات البيانية فإن حصة الاستثمارات الخارجية الممولة 53.7%سنة 1993.

ونسجل أن تمويل الشركات المتعددة الجنسيات لاستثمارها الخارجية باعتمادها على الادخارات المحلية للبلد و الأرباح المحققة من طرف فروعها، وفي سنة 1968 لاحظت اللجنة الأوروبية الاقتصادية لدى الأمم المتحدة أن فروع الشركات الأمريكية المستثمرة في الخارج تستطيع قهر منافسيها الأوروبيين وتوجيه الموارد المتوفرة إلى المناطق ذات الاستثمارات المنتجة.

تتجلى العولمة المالية في تنامي حركة تحرير الأسواق المالية في مختلف الدول ، وذلك بإزالة مختلف القيود المفروضة عليها والتي تعيق تداول الأوراق المالية على المستوى المحلي والدولي وتشير إلى أن العولمة المالية مازالت في طور النضوج حيث لم تصل بعد إلى درجة العولمة الإنتاجية وذلك لما يواجهها من قيود لتحقيق أهدفها.[1]

**المبحث الثالث: أثار العولمة المالية.**

إن عملية تحرير المعاملات المالية وانفتاح الأسواق المالية إضفاء الصيغة العالمية على جميع المعاملات المالية يتيح فرص لتمويلات ضخمة ومتنوعة وواسعة النطاق لأمر الذي يحقق المزايا وتتمثل في مايلي:

[1]-تشام فاروق، العولمة المالية وأثارها على القطاع المصرفي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص، ص08،90.

**المطلب الأول: الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة المالية.**

**أولا: الآثار الإيجابية:**

-تطوير الأداء الاقتصادي من خلال الحصول على التمويل اللازم للقيام بمختلف الاستثمارات؛

-تنويع وتعميق فرص الاستثمار في الأسواق المالية بما يشجع على جلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي؛

-الاستفادة من شروط المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها أصبحت متطورة يوما بعد يوما؛

-تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين؛

-إن آليات التحرير الأسواق المالية الدولية في إطار العولمة المالية تكمن الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية وموجبة؛

-الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الادخارات وتوجيه مسارها من السوق المالي والنقدي إلى السوق الرسمي كما تشجع هذه الفائدة أيضا المقترضين على الاستثمار في أنشطة الإنتاجية؛

-انخفاض الاستدانة الخارجية وذلك نتيجة للتدفقات الرأسمالية الخاصة والمتمثلة في انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المحافظة المالية والاستثمار الأجنبي غير المباشر من شأنها التقليص من اللجوء إلى قروض المصرفية والقروض الحكومية من جانب الدولة، وهو الأمر الذي يساعد على الحد من نمو المديونية الخارجية؛

-إن زيادة في تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على المستوى المحلي مما يشجع المستثمرين على الاقتراض وفتح مشاريع جديدة؛

-تسمح العولمة المالية للبلدان المصدرة لرؤوس الأموال بخلق فرص استثمارية واسعة أكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة وتوفير ضمانات لأصحاب هذه الأموال ومجلات لتنويع ضد الكثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأدوات المالية والتحكم بين مختلف الأسواق؛

-يمثل الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة من الموارد المحلية أي قصور المدخرات على تمويل الاستثمارات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي وبالتالي معدل النمو الاقتصادي.[1]

**ثانيا: الآثار الإيجابية .**

[1]- عبد الله قلش ، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، الجزائر، ص،ص10،11.

تواجه العولمة المالية مجموعة من القيود والمعوقات نذكر منها:

1 – تدهور الوضعية الخارجية للولايات المتحدة: يجب أن تسير الطلبات على الأموال الأجنبية عن طريق البلدان المستخدمة على توفير موارد مالية في آجال لاحقة وضمان تدفق رؤوس الأموال صافية بعرض تسديد ديونها وذلك يتم بتكثيف صادرتها ترقيتها ولكن من الملاحظ أن العولمة المالية قد تسبب غي تدهور واختلال الوضعية الصافية للولايات المتحدة.

2 – الاختلال المالي المحتمل: قد تساهم حركة رؤوس الأموال في الرفع من قدرات الأسواق المالية مؤقتا بمجرد تغير طفيف في النقاط أو النسب المئوية في الهياكل المتعددة العمولات نلاحظ انجذاب عدة مستثمرين دوليين نحو إحدى الهياكل السابقة مما قد ينتج عنه تدفق عشرات الدولارات على شكل المألوف وقد يشهد في الغالب سوق الأسهم والسندات نفس المصير.

3 – التفاؤل المفرط لبعض البلدان الصاعدة في الأسواق المالية: تتمتع الأسواق الصاعدة بسرعة في النمو وتوسع أكبر في الإمكانيات وهذا لعدة أسباب نذكر منها:

- قلة عمق وتشعب الأسواق المالية؛
- عدم مصادقة السياسية الاقتصادية لتلك البلدان؛
- حركة معدلات قصيرة الآجل بسرعة في سوق الأسهم؛
- القدوم المكثف للمستثمرين الجدد من مختلف الدول؛
- الارتفاع السريع في سيولة البورصات وانتقال هذه المعلومات بسرعة كبيرة مما أدى إلى ارتفاع مؤشرات هذه البلدان؛
- نقص وعدم توفر الهيكل المؤسساتي والقانوني والقضائي لحماية المستثمرين والمدخرين؛
- قد تختلف عملة مغايرة للعملة الوطنية خطر صرف بالنسبة للمستخدمين مما يجعلهم يفضلون اكتساب الأسهم والسندات بعملة البلد المستضعف لتفادي أي نوع من الأخطار الممكنة في هذا المجال.

**المطلب الثاني: مخاطر العولمة المالية.**

هناك العديد من المخاطر الناجمة عن العولمة المالية وفي ما يلي سنتعرض أهم هذه المخاطر:

1. **المخاطر الناجمة عن تقلبات الفجائية لرأس المال**: لوحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية في ثلاث صور يختلف النصيب النسبي لكل منها وهي على النحو التالي:

-قروض من البنوك التجارية ونسبتها 10% من إجمالي انسياب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.

- استثمارات أجنبية مباشرة ونسبتها 50% من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.

وبتحليل حركة انسياب الاستثمارات الأجنبية للدول النامية يتضح أن الاستثمارات الأجنبية في المحافظة المالية تتسم بالحركة السريعة والمفاجئة حيث تتأثر بالتوقعات والمعلومات التي تتوافر

للمتعاملين وحالاتهم النفسية في الوقت الذي يتم البيع لهذه الاستثمارات بسهولة في الأسواق المالية، مما يؤثر في اقتصاد الدول التي يستثمر فيها هذه الأموال ويزيد في حجم استقرار الاقتصاد الكلي لهذه الدولة.[1]

2. **مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة**: فقد جاءت سياسة التحرير المالي المحلي والعالمي لتسهيل المضاربات ، حيث تم إلغاء القيود على تداولات العملات الأجنبية بهدف رقم كفاءة استخدامها ولكن الذي حدث أن العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شبكات الربط الالكتروني بحثا عن فرص المضاربات لاقتناص الأرباح الضخمة وقد أدى ذلك إلى دخول الشركات الصناعية الكبرى في هذا المجال، نظرا لأن أرباحها من المضاربات إلى خسائر على العملة بتحملها في النهاية البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات وذلك مع ارتفاع الأسعار.

3. **مخاطر تعرض البنوك لأزمات**: لوحظ أن من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي خلال التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية ذلك أنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة اندماج وتكامل الجهاز المصرفي في الدولة مع الأسواق المالية العالمية وهذا يؤدي إلى أن مصاعب تواجه جهاز مصرفي في دولة ما يؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى.[2]

4. **مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج**: حيث أسفرت العولمة المالية فيما يتعلق بالدول النامية، إن من أهم مخاطرها تمكن في تدويل مدخراتها الوطنية مما يؤدي إلى خروج هذه المدخرات للاستثمار بالخارج في الوقت الذي تحتاج فيه الدول إلى هذه المدخرات لاستثمارها بالداخل، وتكشف البيانات التاريخية المتاحة عن أن هناك دولا تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن% 10 مثل حالة فنزويلا في أوائل الثمانيات.

5. **إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية**: من المتوقع إذا تمت العولمة بشكل كامل وتزايدت درجة اندماج السوق المالي المحلي مع الأسواق المال الخارجية فإن من المرجح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية أي أن أسعار الصرف والفائدة تتجمد نتيجة لتفاعل دخول وخروج الأموال واستثمار صافي الدولة، كما أن الأموال المستثمرة نتيجة في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب مثلا.

---

[1]-دادوشي يودري، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي ديسمبر 2000،ص57.

[2]- نعيمة برودي ، عبد القادر بلعربي ، تيار عولمة الأسواق المالية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وتأثيرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة،يوم22سبتمبر2006،ص09.

بالإضافة إلى بعض المخاطر الأخرى نذكر ما يلي:

- تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، وتحول العالم إلى سوق كونية واحدة متخطية بذلك الحدود المحلية والإقليمية وفتحها لصالح الرأسمالية العالمي؛
- انتشار الشركات المتعددة الجنسيات التي تفرض نفوذها وسيطرتها على سيادة الدول النامية؛
- انتشار الوسائل الإعلامية الرأسمالية التي تعمل على تزويد وترسيخ قيم وثقافة العولمة وإعادة صياغة شخصية الأفراد بما يتناسب وأخلاقيات الدول الغربية؛
- العوائق الحمائية التي تصنعها الدول النامية المقدمة على منتجات الدول النامية فيما تعرض العولمة على الدول النامية فتح أسواقها أمام منتجات الدول المتطورة.[1]

**المطلب الثالث: أساليب مواجهة مخاطر العولمة المالية.**

تعددت أساليب مواجهة مخاطر العولمة المالية في مايلي:

-رقابة الدولة على الأموال الساخنة التي تدخل المضاربة في الأسواق المالية بسرعة وتخرج بسرعة ودفع الضوابط الأزمة لمنع أثارها السلبية على الاقتصاد القومي؛

-وضع الضوابط اللازمة داخل أسواق المال لمنع عمليات المضاربة وتحجيمها في أضيق نطاق، وأن لأثارها مدمرة على الاقتصاد ككل؛

- تشجيع رؤوس الأموال الوطنية على الاستثمار داخل حدود الوطن سواء من منطلق قومي من خلال تحفيزها بحوافز معينة؛

- إصدار التشريعات اللازمة لمحاربة ظاهرة غسل الأموال لمنع دخول الأموال القذرة إلى الاقتصاد القومي؛

- دمج البنوك الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير كيانات مصرفية قوية تكون قادرة على مواجهة التحديات مع البنوك الأجنبية سواء في السوق المحلي أو العالمي؛

-دعم الدولة لقطاع البحوث والتطور وتخصيص المزيد من الأموال للإتفاق على القطاع الهام حيث يتحدد مستقبل الدول بمقدار اتفاقها على البحوث والتطور وخاصة في ظل العولمة وسهولة انتقال الاختراعات والأفكار والابتكارات وتداولها فإن لم تطور الدول من إنتاجها لن تستطيع تصريفه وبالتالي تفتقد الميزة التنافسية لها؛

[1]-أحمد السيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجية، ط4،جامعة الزقازيق، ، 2000، ص203.

-تسعى الدول النامية إلى الاستفادة من الفرص المتاحة أمامها للحصول على مزايا تفضيلية تمكنها من التواجد في الأسواق العالمية، وكذا الاستفادة من الفترات الانتقالية التي تتمتع بها مختلف الاتفاقيات مع تفعيل التعاون الاقتصادي بين تنظيمات الدول النامية بعضها البعض؛

-إن معظم برامج صندوق النقد الدولي لتثبيت لها أثر انكماش على كل من الاستثمار العام والخاص بالدول النامية لذا يجب عليها أن ترعى سياستها الاقتصادية الكلية والتركيز على زيادة الصادرات للخارج لأن هذا الاتجاه يؤدي ثماره في الآتي:

-حل مشاكل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات:

-زيادة الموارد من النقد الأجنبي الداخل الدول النامية؛

-زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالدول عن طريق التوسع وليس الانكماش؛

-هناك بعض الدول النامية تضع في اعتبار بعض الأمور التي يجب مراقبتها لضبط السياسات النقدية والمالية مثل الرقابة على الواردات حيث تحاول الدول النامية التوفيق بين أوضاعها الاقتصادية وبين متطلباتها صندوق الدولي بهذا الخصوص.

**خاتمة الفصل الأول.**

من خلال درستنا لهذا الفصل بين لنا أن مفهوم العولمة صعب التحديد ولم يتفق الآراء على تعريف واحد شامل وجامع لها، نظرا لشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الإقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، كما تعتبر ظاهرة العولمة من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة ولاسيما العولمة الإقتصادية باعتبارها جزء منها، حيث أن جوهرة العولمة الإقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الأواني الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم بحق قرية مالية واحدة.

ويمكن القول أن بالرغم من الايجابيات التي تستفيد منها الاقتصاد المحلي والدول لما يسمى بالتحرير المالي، ولا يحلوا هذا الأخير من المخاطر هدامة للاقتصاد.

**مقدمة الفصل.**

بعد التعرف على أهم المرتكزات النظرية للعولمة المالية التي زادت في الأنة الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية واحتلالات البنوك الجزائرية ،إذن لابد من إعادة تأهيله وذلك عن طريق تحسين وزيادة كفاءة البنوك لمواجهة هذه التحديات ،كما يقضي الأمر الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال حيث نجد أن البنوك في كثير من الدول كانت سابقة في مواجهة هذه التحديات ،وعليه تناولنا في هذا الفصل شرح أهم تحديات البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى عولمة البنوك الجزائرية أما المبحث الثاني تطرقنا إلى الاصلاحات البنكية والمبحث الثالث انعكاسات العولمة على هيكل البنوك.

**المبحث الأول: عولمة البنوك الجزائرية.**

لقد عانت الجزائر خلال فترة الاستعمار خلال تم تجريدها من كل ثرواتها وقطاعاتها الاقتصادية، ومن بين القطاعات القطاع المصرفي الذي كان مسيرا من طرف المستعمرين، وبعد حصول الجزائر على سيادتها قامت بتأميم كل القطاعات، وعليه ظهرت بنوك جزائرية بمختلف أنواعها.

**المطلب الأول: نشأة البنوك الجزائرية**

لقد أنشأت أول مؤسسة مصرفية في الجزائر قبل الاستقلال في 1843/07/19 لتكون بمثابة فرع فرنسي، ولقد بدأ هذا البنك بإصدار النقود سنة1848 ولكن سرعان ما توقف لتظهر بعدها ثاني مؤسسة مصرفية تسمى الصرافة الوطنية للخصم، وظيفتها الأساسية خلق الائتمان وليس إصدار النقود، إلا أن مهمتها فشلت لنقص الودائع لتظهر بعد ذلك ثالث مؤسسة مصرفية سميت بنك الجزائر سنة 1851 مقره الجزائر العاصمة، رأس مال قدره3ملايين فرنك فرنسي وباعتماد من السلطة الفرنسية:مليون ونصف مليون فرنك فرنسي حيث اشترطت عليه عدم تخصيص مقدار من رأس المال كاحتياطي مع احتفاظ السلطات الفرنسية بحق تعيين المتجر،وبحق تحديد مدة إصدار الأوراق النقدية حيث لم يكن الحق الإصدار آنذاك أبديا، لكن البنك أفرط في منح القروض الزراعية والعقارية للمعمرين مما عرضه لأزمة شديدة، بالتالي تم اتخاذ بعض الإجراءات المتمثلة في:

- ✓ نقل مقر البنك إلى باريس؛
- ✓ تغيير اسمه من بنك الجزائر إلى بنك الجزائر وتونس؛
- ✓ تأسيس أسس الإصدار والتغطية؛
- ✓ تخصيص مبلغ 3 ملايين فرنك من أجل التمويل الزراعي؛
- ✓ تعيين محافظ وقائية مع 15 عضو من فرنسا، الجزائر وتونس؛
- ✓ منح حق الإصدار دون تحديد المدة.[1]

وفي عام 1946 استعاد هذا لبنك اسمه القديم (بنك الجزائر) وظل يعمل تحت إشراف وتوجيه الاحتلال الفرنسي ورغم أنه كان بإصدار النقود يشرف على تمويل الجهاز المصرفي ومراقبة الصرف، إلا

[1]-شاكر القزويني ،محاضرات في البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1992 ،ص 49.

أنه لم يكن قادر على رسم وتنفيذ سياسة نقدية خاصة بالجزائر حتى وإن كان المقصود بالجزائر في ذلك الوقت المحتلة(الجزائر الفرنسية) وبقى على هذا الحال إلى غاية استقلال الجزائر. أما فيما يخص البنوك التجاري، فقد كانت أغلبها مكونة من هياكل رئيسية لبنوك فرنسا، وهي القرض الليوني، البنك الوطني للتجارة والصناعة BNCI، المؤسسة المارسيلية، القرض العقاري الجزائري والتونسي FAT، وكانت هناك بنوك شعبية، حيث تخصص في العمليات التجارية الصغيرة كما عرفت نفس التطورات الواقعية في فرنسا، وكان هيكلها مكون من المجلس الجزائري للبنوك الشعبية والصندوق المركزي وثلاثة بنوك جهوية، بالإضافة إلى صندوق التجهيز والتنمية الجزائرية CEDA الذي أنشأ سنة 1959، حيث كان مكلفا بتسيير رؤوس أموال عمومية واستعمالها لخدمة برنامج التنمية، وقد انحل هذا النظام بحلول الاستغلال، بالإضافة إلى صناديق القرض الفلاحي المشترك، والتي كانت مختصة في القروض قصيرة الأجل وشركات فلاحية للاحتياط والتي كانت في شكل تعاونية تقوم بمنح القروض قصيرة الأجل كأجير المعدات.[1]

**المطلب الثاني: أنواع البنوك في الجزائر:**

تنقسم أنواع البنوك في الجزائر إلى3 أنواع وهي:

- ✓ البنوك التجارية العمومية؛
- ✓ البنوك العمومية المتخصصة؛
- ✓ البنوك المختلطة والخاصة.

**1 –البنوك التجارية العمومية:** تأسست هذه البنوك من خلال قاعدة تخصص النشطات، حيث أن النشاط الأساسي لهذه البنوك هو قبول الودائع من الأفراد بكل أنواعها و باختلاف مدتها، كما أنه يسمح لها بالقيام بجميع العمليات المتعلقة بالقروض مهما كانت نوعية ومدة وأشكال هذه القروض.

- ✓ **البنك الوطني الجزائريBNA:** تأسس البنك الوطني الجزائري في 13جوان 1966، وهو أول بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر المستقلة، فهو عضو يحل محل البنوك الأجنبية التالية، البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا، باريس وهولندا، حيث هذه البنوك تم دمجها في البنك الوطني في تواريخ مختلفة.
- ✓ **القرض الشعبي الجزائريCPA:** تم تأسيسه في 14ماي 1967، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك الشعبية وكذلك من طرف مؤسسات أجنبية بنك الجزائر مصر، شراكة مرسيليا للقرض وفي 1985 ابثق عن القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، حيث تم التنازل لفائدته عن 40وكالة.

[1]-شاكر القروني ،نفس المرجع السابق ،ص 50.

✓ **البنك الجزائري الخارجيBEA:** تأسس البنك الخارجي في 1967/10/01،فهو ثالث، وأخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم إنشاؤه على أنقاض بنوك أجنبية وهي:

-القرض الليوني في تاريخ 1967/9/12؛

-الشركة العامة بتاريخ 1968/01/16؛

-القرض الشمال بتاريخ 1968/05/31؛

-البنك الصناعي للجزائر والمتوسط بتاريخ 1968/05/26؛

-بنك باركليز.[1]

يمارس البنك الخارجي الجزائري كل المهام البنوك التجارية، وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع التجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارية الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للاستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائر بين وتقديم الدعم المالي لهم.

✓ **بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:** أنشئ في 13 مارس 1982، بحيث تم إنشاؤها تبعا للإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وذلك لما أظهر هذا الأخير عجز في تمويل القطاع الفلاحي ونظر للأهمية التي أعطتها الدولة لهذا القطاع، أوكلت للبنك بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاجي الزراعي، وكذلك الصناعات الزراعية والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الريف.[2]

✓ **بنك التنمية المحليةBDL:** تأسس هذا البنك بتاريخ 1985/04/30برأس المال قدره نصف مليار دينار، وهو أحد البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر قبل إصلاحات 1990 وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري، ويتمتع هذا البنك بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث يتولى كل العمليات الخاصة ببنك الودائع أي جمع العمليات المصرفية، ويقوم بمنح القروض لصالح الجماعات المحلية والهيئات العامة المحلية وتمويل عمليات التصدير والاستيراد، إضافة إلى خدمات يقدمها إلى قطاع الخاص.

**2 –البنوك العمومية المتخصصة:** تتم هذه البنوك في الجزائر من ثلاثة بنوك وهي:

-البنك المركزي الجزائريBCA ؛

-البنك التنمية للتنميةBAO؛

-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياطCNEP.

✓ **البنك المركزي الجزائري:** تم إنشاء البنك في 13 ديسمبر 1963، برأس مال قدره 40 مليار فرنك فرنسي مملوكا كليا للدولة وهو يسمى الآن بنك الجزائر بحيث لا يعتبر متخصصا فقط، بل بنك البنوك

[2]-المرسوم رقم 206/82.المؤرخ في 1982/03/13 ،المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ولقد أوكلت البنك المركزي كل المهام التي تختص به البنوك المركزية في كل الدول العالم، فهو المسؤول عن الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان وبالإضافة إلى أنه يؤدي العمليات البنكية.[1]

✓ **البنك الجزائري للتنمية:** تأسس صندوق الجزائري للتنمية في 7ماي 1963، وتم تحويل اسمه إلى البنك الجزائري للتنمية في 1972، فلقد ورث البنك الجزائري للتنمية هيكليا فعاليات أربع مؤسسات للائتمان متوسط الأجل ومؤسسة واحدة للائتمان طويل الأجل، كلها كانت تعمل أثناء الاستعمار وهي: القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق صفقات الدولة، صندوق التجهيز والتنمية الجزائرية.[2]

✓ **الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:** تم إنشاءها بتاريخ 10أوت 1964،بحث يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، فهو يقوم بتمويل ثلاث عمليات وهي: تمويل البناء، تمويل الجماعات المحلية، بعض العمليات الخاصة ذات المنفعة الخاصة.

**3 –البنوك المختلطة والخاصة:** منذ صدور قانون النقد والقرض تم منح الاعتماد لعدة بنوك ذات رأسمال أجنبي أو مختلط ونذكر منها:

✓ **البنك المختلط باميك:** تأسس في 19 جوان 1988بين البنوك الليبي الخارجي بنسبة 50 %، وبين 4بنوك تجارية عمومية برأس المال قدره 50% وهم: بنك الجزائر الخارجي، القرض الشعبي الجزائري، البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

✓ **بنك البركة:** تأسس في 6 ديسمبر 1990، بحيث هو عبارة عن مؤسسة بنكية مختلطة جزائرية وسعودية، وتمثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجانب الجزائري، بينما يتمثل بنك البركة الدولي والذي مقره في جدة الجانب السعودي، فبنك البركة هو عبارة عن بنك تجاري وتخضع النشاطات البنكية التي يقوم بها إلى قواعد الشريعة الإسلامية.

✓ **البنك الاتحادي:** هو عبارة عن بنك خاص تأسس في 7 ماي 1995، بمساهمة رؤوس أموال خاص وأجنبية، ويمكن تلخيص أهم نشاطات هذا البنك في مايلي:

-تمويل الادخار؛

-تمويل العمليات الدولية؛

-المساهمة في رؤوس الأموال الموجودة أو المساهمة في إنشاء رؤوس أموال جديدة؛

-تقديم النصائح والإرشادات والاستشارات المالية إلى الزبائن.[3]

**المطلب الثالث: موقع البنوك الجزائرية في إطار العولمة**

[1]-قانون رقم 114/62 المؤرخ في 1962/12/28 المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري.

[2]-قانون رقم 165/63 ،المؤرخ في 1963/05/07 ،المتضمن إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية.

[3]- الطاهر لطرش ،تقنيات البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر ،2006 ،ص،ص 188،189.

إن العديد من الدراسات والبحوث والظواهر الخاصة بالعولمة تشير إلى أن تأثيرها واسع النطاق على الجهاز المصرفي.

1. **واقع وآثار الصيرفة الإلكترونية في الجزائر:** إن العمل المصرفي الجزائري لايزال تقليدي، مما يصعب اعتماد المعاملات الصريفة الإلكترونية في الجزائر لكونها ترتبط بمجموعة من المتغيرات منها إشباع نطاق استخدام الحاسوب على كل المستويات وتوفير تقنيات الاتصال على الانترنيت بشكل واسع، حتى على المستوى الشخصي بالإضافة إلى تطور القوانين المصرفية التي تنظم العمليات المصرفية الإلكترونية.

غير أن المعاملات المصرفية الالكترونية في الجزائر يمكن أن تفعل العمل المصرفي الجزائري، كما يمكنها في نفس الوقت أن تعطي دفعة قوية للنشاط الاقتصادي.

إن اعتماد نظام وطني للمعاملات المصرفية الالكترونية سيعزز من فعالية السياسة النقدية ، ومن خلال ما يوفره الاقتصاد الجزائري من فرص للاستثمار فضلا عن تحفيز الأجانب على ضمان تحويل سريع للأرباحهم المحققة في الجزائر إلى بلدهم الأصلية.[1]

2. **التنميط وفق المعايير المحاسبة الدولية:** إن من أهم النتائج المتولدة عن ظاهرة العولمة هي زوال الحواجز التي تفصل بين الأسواق الدولية، بمعنى أن سوق السلع والخدمات وسوق رؤوس الأموال في الجزائر سيصبح جزءا من أسواق رؤوس الأموال الأخرى، وبالمحلي فإن أسهم البنوك المدرجة في الأسواق المالية للدول الأخرى تكون قابلة للتداول في السوق المالي الجزائري، فيصبح من الضروري تواجد مجموعة من الشروط في إعداد القوائم المالية البنوك المدرجة في تلك الأسواق المالية، بحيث أن المعلومات الموجودة فيها تكون قابلة للفهم والمقارنة من قبل كل المتعاملين في الأسواق رؤوس الأموال الدولية، حتى يتمكنون من اتخاذ القرارات المناسبة أثناء تعاملهم في هذه الأسواق، وذلك لن يحدث إلا من خلال تكييف المنظومة المحاسبية مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما يعني به (التنميط).

فالآثار الايجابية للالتزام بالمعايير المحاسبة الدولية هي:

- زيادة ثقة المتعاملين في الأسواق رؤوس الأموال الدولية اتجاه القوائم المالية ،الأمر الذي يشجع التبادلات والاستثمارات بين هذه الأسواق ويرجع ذلك تقليص الاختلافات في الأساليب المحاسبية بين الدول خاصة فيما يخص قياس الربح والمركز المالي؛
- مساعدة البنوك الدولية المتعددة الجنسيات في تصميم نظم متكاملة المعلومات تسمح بالربط بين أنشطتها وأنشطة فروعها،الأمر الذي يساعد في تحديد أسعار التحويل لتسعير الصفقات المتبادلة فيما بين الوحدات المصرفية؛

[1]- فارس مسدور ،النشاط الالكتروني كأداة لتفعيل اندماج المصارف الجزائرية في الاقتصاد العالمي ،مجلة الآفاق ،ص 21.

- تسهيل مهمة الضرائب مختلف الدول، وهذا راجع إلى التنسيق في تطبيق أساليب الاعتراف بالإيرادات والتكاليف ومنه تقليل الفرو قات في طرق قياس أرباح فروع البنوك والذي يسهل من احتساب الربح الضريبي.[1]

**3. أثار الأورو على المنظومة البنكية الجزائرية:** إن المبتكرات المالية التي أفرزتها العولمة نجد ظهور عملة جديدة وهي الأورو، إن التأثير الايجابي والوحيد والمباشر هو تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات من الدول 11المنخرطة في النظام الأورو بدلا من اللجوء إلى الدفع ب 11 عملة مختلفة، فالبنوك الرئيسية الجزائرية ستقوم بإعداد الفواتير بعملة واحدة، وبتالي فإن مثل هذا التبسيط يمكن أن يطور مهلة وإتمام إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات والعقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من إلى منطقة الأورو بسرعة، وبالتالي يتم تخفيض التكاليف، فعندما يقوم مستورد ما بشراء سلعة معينة فإن لابد من أن يستبدل عملته الوطنية في الصرف بعملة البلد المصدر، وسيطلب المصرف عمولة مقابل إتمام هذه العملة، وإذا كانت هذه بتكاليف منخفضة نسبيا بالنسبة للمستورد الصغير فإنها تزداد إلى مستويات كبيرة بالنسبة للشركات الكبرى التي تقوم باستيراد العديد من السلع والأجهزة على الرغم من أن نسبة التكاليف العملة إلى إجمالي تكاليف الاستيراد ستكون متقاربة في كلا الحالتين وسوف تنعكس هذه التكاليف على شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك، كما أن حالة التغيير في عملية تسوية التجارة الخارجية وتحوله نحو الأورو وسيؤثر على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر والبنوك الأخرى، وعلى هذا الأساس على البنوك الاستعداد ومن الآن لإعادة هيكل حساباتها عما يقلل من الحسابات لديها من 15عملة أوروبية إلى عملة واحدة، يجب أيضا معرفة بكم تتكون العلاقة بين الأورو والعملات الأوروبية التي مازالت خارج ميكانيزم سعر الصرف الأوروبي وكيفية التعامل معها، وأيضا فإن البنوك الجزائرية مطالبة بضرورة الإسراع في ضخ الأموال لإعداد برامج تدريبية للكوادر العاملة فيها لتكون مؤهلة التعامل مع هذا الوافد الجديد دون مشاكل.

**4. تبني البنوك الجزائرية مصادر تمويل جديدة في إطار البنوك الشاملة:** لقد ظهرت مصادر تمويل جديدة في إطار البنوك الشاملة، ومن بين هذه المصادر هو طرح سندات في السوق المالي والإقراض الطويل الأجل من المؤسسات المالية المختلفة، فنجد أن البنوك الجزائرية تبنت هذا النوع من التمويل، ومثال ذلك إعلان المجموعة الجزائرية الخاصة المتخصصة في الصناعات الغذائية (سوفيتال) على طرح أول اكتتاب خاص بالسندات منذ بدء العمل بهذا النوع من الاستثمارات في النظام المصرفي الجزائري.

[1]-محمد مطر ،الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الدولية كشرط الانضمام إلى المنظمة العالمية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،1998 ، ص 15.

فلقد تم الحصول على القرض السندي لتمويل استثمارات هذه المجموعة بالتعاون مع بنك القرض الشعبي الجزائري، وتبلغ قيمة القرض 5 مليارات دج ، ويشمل هذا القرض 500 ألف سهم على المدى 5 و6 سنوات بقيمة اسمية من 10 آلاف دينار للسند الواحد وبمعدل فائدة يقدر ب4%، كما أن هذا القرض سيفتح المجال للمؤسسات الخاصة للقيام يمثل هذه العمليات لتطوير السوق المالية.[1]

[1]-طرح أول اكتتاب سندي في القطاع الخاص 2006/01/17. Http : www .alkhabar.com

**المبحث الثاني: الإصلاحات البنكية.**

تعرض القطاع البنكي في الجزائر منذ الاستقلال إلى تطورات عديدة جعلته ينتقل من جهاز بنكي اشتراكي إلى جهاز بنكي يحاول التكيف مع معطيات اقتصاد السوق ،وفي هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية سياسة الإصلاحات وإعادة تأهيلها بما يتوافق البرامج العالمية ،كما تضمنت الإصلاحات البنكية مشروع خوصصتها وهذا عن طريق الزيادة في رأسمالها من طرف الخواص.

**المطلب الأول:واقع سير المنظومة البنكية في الجزائر.**

يعتبر المصرف المعمول به عالميا مصرف الودائع والأعمال والعمليات المصرفية الجارية، ويركز على المناهج التنظيم لبناء خطة متنوعة للمردودية ولا ينطبق أي من المقاييس على البناء العمومي الجزائري الذي يعاني عجز هيكلي، فالمنظومة البنكية في الجزائر تعاني عدة نقائص نذكر من بينها.

**1. عدم الفاعلية المالية:** تقاس فعالية المنظومة الوساطة المالية بكلفة إنتاج الخدمات التي يقدمها والمعلومات التي يضعها في المتناول، وتقتضي هذه المسألة بأن يأخذ بعين الاعتبار تنوع الخدمات المقدمة، وهكذا إذن بالنسبة لخدمات معينة تعتبر منظومة ما فعالة نوعا ما يقدر كلفة صناعة الوسطاء ضئيلة أو مرتفعة، إن النظام الأكثر فعالية هو ذلك الذي يوفر تشكيلة من الخدمات التي تأتي بشكل أفضل حاجات جميع الأعوان الاقتصادية غير الماليين وتجدر الإشارة إلى أن القطاع البنكي يقدم الخدمات الدولة أو بالتحديد للخزينة حتى داخل المنظومة المالية بصفة عامة، ونظرا لكون المنظومة البنكية الجزائرية بقيت جامدة حول منتوجات وأدوات مالية قديمة، فأنها أصبحت بالعجز وأصبحت ذات فعالية محدودة وفي الإطار المساعدة المقدمة للخزينة لحشد الأموال، بجب أن تأتي المبادرة من الخزينة نفسها التي تقوم بتنظيم هذه العملية، وتقتصر حاجات الأعوان غير الماليين على حاجات المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص القروض، أما الأسر فلا تستفيد إلا من القروض العقارية.

كما يعتبر الإعلام بالضبط نقطة الضعف في المنظومة المصرفية الجزائرية، إن أبسط عمليات الإشعار بالتقليد في الجانب الدائن، وفي الجانب المدين وكشوفات الحسابات لا تسلمها إلا لبعض البنوك أما الكشوفات فيتم تسليمها على فترات لا تدعو للتفاؤل ووفق آجال طويلة، وهناك بنوك أخرى لا تشعر زبائنها بالعميات التي تتم في حساباتهم.

**2. عدم الفعالية الاقتصادية:** تعتبر منظومة الوساطة فعالة إذا قامت بتسيير جيد لنظام الدفع، وإذا خصصت الموارد تخصيصا جيدا.

وبالنسبة للعمليات المألوفة يبقى نظام الدفع الجزائري بصراحة بدئيا، وتعود أهم أسباب ذلك إلى منظومة نفسها رغم الاتهامات الموجودة للمحيط وبشكل خاص قطاع البريد والمواصلات، ولم يتم إدخال لأي أساليب جديدة في نظام الدفع ما عدا نموذج الصك الذي اعتمده بنك الجزائري في عام 1994، والذي شرع في تداوله ولكن معالجته بصفة أوتوماتكية لم تصبح بعد عملية.

إن البنوك بالرغم من توفرها على الخطوط معتبرة تلقى تعاني ضعف في هياكل يمس سمعتها بشكل في مناهج تسييرها وفي استمرارها، ويتعلق هذه النقائص على وجه الخصوص بالوظائف المصرفية الرئيسية الخمس( التجارة المتعلقة بتسيير وسائل التسديد وتسيير القروض، ومراقبة التسيير وتسيير الموارد البشرية وتسيير الخزينة)[1]

**المطلب الثاني: الإصلاحات البنكية.**

تعرض النظام البنكي الجزائري منذ الاستقلال إلى تحولات وتعديلات عديدة مرت على مراحل، وسوف أحاول عرض أبرز الإصلاحات فيمايلي:

**1. إصلاحات السبعينات:** لقد جاء الإصلاح المالي في هذه الفترة بغرض تحقيق نظام التخطيط المالي الذي له صلة بالاختبارات السياسية الاقتصادية الجديدة للجزائر، والذي يهدف لمراقبة وتسيير تدفقات العمليات المالية المواجهة للمؤسسات العمومية، فاعتبر البنك وسيلة للتخطيط في يد الدولة، ونميز الإصلاح بثلاثة خصائص:

- المركزية؛
- تغلب دور الخزينة؛
- إزالة تخصيص البنوك التجارية من خلال الممارسة.[2]

بالإضافة إلى:

- مبدأ إجبارية التوظيف البنكي الذي أدخل لزيادة فعالية البنوك في تطوير الاقتصاد الوطني؛
- تعزيز الادخار الوطني من خلال تفصيل دور المؤسسات المالية.

كما انبثق عن هذا الإصلاح هيئتين هما: المجلس الوطني للقرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية.

***المجلس الوطني للقرضCNC:** يعمل هذا المجلس تحت وصاية وزارة المالية، وتحت رئاسة محافظ البنك المركزي الجزائري، وانطلقت أشغاله في 06 أوت 1970، وتبلورت أهم نشاطاته في تحديد

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، «إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية"،الدورة السادسة عشر ،الجزائر ،نوفمبر 2000، ص ،ص 60،61.

[2]-محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، الجزائر-ط2،ص 133.

السياسة العامة للقرض المتماشية مع احتياطات الاقتصاد الوطني وتمويل مخططات وبرامج التنمية الإقتصادية والوضعية النقدية للبلاد.

***اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفيةCTIF:** تعمل هذه اللجنة تحت وصاية وزارة المالية، ويرأسها محافظ البنك المركزي، كما تتكون من المدرين العامين للبنوك التجارية، مدير القرض في الوزارة المالية وممثل نقابة عمل البنوك المهمة الأساسية للجنة تتمثل في تقديمها للتوجهات الهامة للوظيفة المصرفية.[1]

**2. إصلاحات الثمانينات:** عرفت هذه الفترة أزمة إقتصادية حادة بسب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى التدهور في وسائل الدفع الخارجية بالإضافة إلى الوضعية الحرجة للمؤسسات العمومية التي تراكمت عليها ديون ضخمة بسبب سوء التسيير وخضوعها لأهداف الحكومة المتعلقة بالأسعار والتوظيف وإثر هذا الوضع قامت الحكومة بالإصلاحات اقتصادية تتمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مع الانتقال إلى اللامركزية في اتخاذ القرارات وإصلاح القطاع الفلاحي بتنظيم مزارع الدولة في شكل تعاونية خاصة.

وأبرز الإصلاحات التي برزت في هذه الفترة وهي:

-إعادة هيكلة الجهاز المصرفي بإنشاء بنكين جديدين هما: بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13مارس 1932، وبنك التنمية المحلية في 30 أفريل 1985 وظيفته تمويل النشاطات الجماعية؛

-وفي 1986بعد انهيار أسعار البترول، تم إصدار قانون مصرفي متعلق بتنظيم البنوك والقرض يحمل رقم12/86 وقانون 06/88متعلق باستقلالية الجهاز المصرفي ظل استقلالية المؤسسات.[2]

**3. إصلاحات التسعينات:** لقد عرف النظام المصرفي في هذه المرحلة إصلاحات جديا يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات من أجل ضمان الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وتمثل هذه الإصلاحات أساسا في إدراج قانون جديد يعرف بقانون النقد والقرض 10/90، والذي يعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات بالإضافة إلى أنه حمل نعه أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي،

وقد نصب برنامج الحكومة على:

- الاهتمام بالمشاكل من خلال تطور علاقات العمل والحماية الاجتماعية مع الإصلاح المنظومة التربوية والتكوين والصحة؛

[1]-علي بن طاهر ، الاصلاحات الحديثة النظام المصرفي الجزائري ،قانون النقد والقرض ،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر ،1999-2000 ص 57.

[2]- حسنية شملول، آثر استغلالية البنك المركزي في فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر ،2001 ،ص 134.

– تفنين الطرق ووسائل التطهير المالي والتجاري من أجل القضاء على التضخم وتحقيق العدالة من خلال توزيع كلفة التقشف وتنشيط الادخار المعطل، وكذلك رؤوس الأموال والضاربة من أجل انطلاقة حقيقية للنشاط الاقتصادي.

فلقد غلب برنامج الحكومة على الطابع النقدي لحصر الأزمة في المجال النقدي وسطر بذلك الطرق الواجب إتباعها والتي لا تتعدى نطاق السياسة التي شخصها جملة من القوانين والتعليمات والتنظيمات المتعلقة بتنمية نشاط ووظائف بنك الجزائر وأبرزها إصدار قانون (10/90)، الذي أعاد تعريف النظام البنكي الساري المفعول في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتطور.

**4. أهم التعديلات التي مست قانون النقد والقرض سنة 2003:** لقد صدر تعديل قانون النقد والنقد 10/90عن طريق الأمر الرئاسي 11/03المؤرخ في 2003/08/26 ليدخل ضمن الالتزامات الدولية في الميدان المالي المصرفي من أجل تكييف نظام منها المالي مع المقاييس العالمية ويهدف التعديل إلى:

– تمكين بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل داخل بنك الجزائر وبين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات المجلس الذي تخول له اختصاصات في المجال السياسة النقدية وسياسة التنظيم والإشراف؛

– تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، وذلك عن طريق إعلام مختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية، وإنشاء لجنة مشتركة بين الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية، واعتماد إجراءات كفيلة بإتاحة تسيير نشط للمديونية العمومية، وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية؛

– تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك وادخار الموطنين.[1]

[1]- عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج تكييف صندوق النقد الدولي ،رسالة الماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية الجزائر ،1997 ،ص 76.

**الشكل رقم 01:النظام البنكي والمالي بعد قانون النقد والقرض 10/90.**

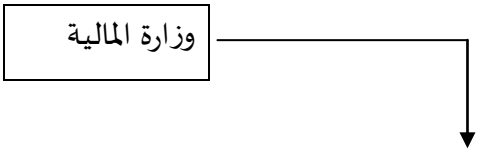

بنك الجزائر
هيئة مستقلة ذاتيا بموجب قانون النقد والقرض 10-10
مديرية يرأسها محافظ ينوب عنه ثلاث نواب محافظ إدارة ،تمثل في مجلس النقد والقرض وتلعب دورين هما:
- مستشار البنك المركزي الإداري.
- سلطة نقدية تسن القوانين والتعليمات ومراقبة تطبيقها.
الرقابة
موجهة من طرف مراقبين.
المهام
- إصدار النقود.
- تنظيم التداول النقدي.
- مراقبة توزيع الائتمان.
- تسيير احتياطي الصرف.
- تسيير السوق النقدي.
- تسيير غرفة المقاصة.
- مراقبة العمليات البنكية
- موافقة من البنك الجزائر بفتح مكاتب
- التعرف بالبنوك والمؤسسات المالية الأجنبية
- منح موافقة الاستثمارات.
- إعادة الخصم والتسبيقات.
الخزينة العامة
الجباية
تعبئة القرض الخارجي
تعبئة موارد الادخار
(ادخار خاص وتأسيسي)
الضمانات الاجبارية
السوق النقدي
الاعتمادات.
صندوق التقاعد
وصناديق التأمين
بنك الجزائر للتنمية
يسير القروض
الحكومية
يساهم في الاصلاح المالي
للمؤسسات
بنوك أولية أو بنوك تجارية:
BEA-CPA-BNA-BADR-BDL

المصدر:

Amoor Ben Halima, ¨Pratique de techniques bancaires, édition Alger, 1997,p 98.

**المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية في البنوك.**

تركز إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر على مخاطر الائتمان مهمشة بذلك العديد من المخاطر المصرفية الأخرى على مخاطر التشغيل، غير أن هذه الوضعية لها ما يبررها على اعتبار تركز نشاط معظم البنوك في الجزائر على الدور التقليدي للبنوك المتمثل في منح الائتمان، كما تسل الحضور القوي لبنك الجزائر في إرساء إدارة فعالية وسليمة للمخاطر في القطاع المصرفي الجزائري من خلال إصدار التشريعات والنظم القانونية والتنظيمية اللازمة لذلك، أو من خلال هيئات ولجان الرقابة التابعة له التي تسهر على التطبيق والمتابعة.

وكمؤشر على مدى نجاح البنوك الجزائرية في تسيير مخاطرها على الأقل من وجهة بنك الجزائر تعزيز القواعد الاحتياطية في البنوك الذي يعد من صميم انشغالات السلطات العمومية وبنك الجزائر ومجلس لنقد والقرض واللجنة المصرفية، لأنه يهدف إلى حماية البنك والمودع على حد سواء، كما تم استكمال أجهزة المراقبة المصرفية بقواعد الحوكمة المؤسسة السليمة الأخطار أو السيولة أو غرار نسبة الملاءة وتقسيم الأخطار أو السيولة أو النوعية على غرار المراقبة الداخلية ونظام الكشف المسبق، كما تم إعادة تأسيس وإثراء جهاز المراقبة الداخلي لإبراز العلاقة الوطيدة بين التسيير الجيد والاستقرار المالي.

لقد حدد الأمر 10. 04الصادر في 2010/08/26 التنظيم الصادر عن مجلس النقد والقرض في نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية بوضوح مفهوم المراقبة الداخلية والأخطار الواجب أخدها بعين الاعتبار والتمييز بين مهام المراقبة الدائمة الدورية التي ينبغي أن يكون الأعوان المكلفون بها مستقلين، مع إدراج إجراءات يقظة جديدة إزاء تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ووضع خارطة للأخطار

**الجدول رقم 02:يمثل نسبة الملاءة في البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة(2005-2011).**

| نسبة الملاءة | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القطاع المصرفي | %12 | %15.15 | %12.94 | %16.5 | 21.78% | 23.31% | %23 |
| البنوك العمومية | 11.69 | 14.37 | 11.62 | 15.97 | %19.10 | %21.78 | / |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنوك الخاصة | %23.66 | %21.59 | 23.48% | %30.24 | %35.26 | %29.19 | / |

المصدر: معلومات مجمعة من تقارير بنك الجزائر حول تطورات الوضعية النقدية والمالية في الجزائر لسنوات 2011/2005.

إن التزام البنوك والمؤسسات المالية الناشطة في القطاع المصرفي الجزائري بنسبة الملاءة (8% المحددة في الاتفاقية الثانية للجنة بازل ونسبة أعلى ماهو محدد)يسمح بالتحكم الجيد في المخاطر مما يدعم الاستقرار والثقة في القطاع المصرفي الجزائري ويعطي مؤشرا على حماية أفضل لأموال المودعين وهي الأهداف الموجودة من الحوكمة المؤسسة الحيدة في البنوك، من جانب أخر يتجلى دور المجلس الإدارة والمدراء والمسيرين في تحقيق الحد الأدنى لرأس المال فهم المسؤولون عن تحقيق هذا الهدف. [1]

**المبحث الثالث: انعكاسات العولمة على هيكل البنوك.**

إن العولمة أثار وانعكاسات على الجهاز البنكي سواء من ناحية الهيكل أو النشاط ويمكن إبراز أهم هذه الانعكاسات في مايلي:

**المطلب الأول: تحديث النشاط البنكي.**

إن من آثار العولمة على الجهاز البنكي محاولة تحديثه ويظهر هذا من خلال لجوء البنوك إلى استخدام بعض الأساليب والطرق لم تكن تتبعها من قبل، ويظهر تحديثه من خلال:

**1) التحول إلى البنوك الشاملة:** يمكن القول أن التغيرات المصرفية العالمية التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنك هو ظهور ونمو كيانات مصرفية جديدة تعتبر انقلابا واضحا في عالم البنوك، فبعد فترة طويلة من إدارة البنوك من خلال تعميق مبدأ التخصص أصبحت الفروق الأساسية بين كل بنك أخر هو تخصص كل منها في إدارة أنواع معينة من الأصول المالية، تكون أكثر ملائمة مع أنواع محددة من الموارد، بالإضافة إلى تواجد القوانين الحكومية التي كانت تعمق التخصص الوظيفي للبنوك، وبالتالي ظهرت التقسيمات التقليدية المعروفة في مجال إدارة البنوك وهي البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال إلا أن تزايد الاتجاه نحو العولمة أظهر الكيان الخاص بالبنوك الشاملة الذي جاء ترجمة لعملية تضخم أعمال البنوك، ودخولها في مجالات جديدة كانت من صميم أعمال الوساطة المالية الأخرى، مثل قيام بنك بفتح شركة للتأمين، أو ممارسة أعمال الاستثمار.

[1]-شعبان فرج ،عبد الرزاق حبار ،دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالية للإدارة المخاطر في القطاع المصرفي ،مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ،جامعة البويرة يومي 27/26 نوفمبر 2013 ،ص ،ص 15، 16.

ومن هنا ظهرت البنوك الشاملة لتقوم بكل الوظائف، التقليدية وغير التقليدية في منظومة بنكية واحدة تقوم على تنويع كامل للأعمال والوظائف لتلبي كل طلبات العميل، وتحل جميع مشكلاته ومن هذا المنطلق يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها:" مصاريف متعددة الوظائف والمهام غير متخصصة في نشاط مالي معين تفدم مجموعة متنوعة، ومتطورة من الأعمال المصرفية والمالية وغيرها، وتعتمد في ذلك على تكنولوجيا متقدمة في ظل اقتصاديات الحجم الكبير.[1]

كما يمكن إظهار دور البنوك الشاملة واستراتيجياتها في مايلي:

- هي مصاريف غير متخصصة ونستطيع القيام بتملك أهم شركات المساهمة والاشتراك في إدارتها في نفس الوقت؛
- اتجاهها وحرصها على تنويع مصادر على الأموال والإيرادات أو موارد البنك التي يتم الحصول عليها من قطاعات متعددة وعن طريق إدارة الخصوم والاستخدامات والتوظيف القائم على مواجهة السيولة بواسطة تنمية الموارد المالية المصرفية؛
- اللجوء إلى مصادر غير تقليدية للتمويل وتنويع أدوات الاستثمار، والقيام بكافة الخدمات المصرفية بصفة عامة والخدمات المستخدمة بصفة خاصة.

أما فيما يخص استراتيجياتها فهي تقوم على التنويع يهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الاستثمار، وتتعاظم الآثار الايجابية للإستراتيجية التنويع كلما اتجه المصرف إلى ممارسة أنشطة غير مصرفية مثل إدارة صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي، فيما يسمى بخدمات تأجير الأصول أو القيام بوظيفة إصدار الأوراق المالية لمشروعات الأعمال، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تعظيم الربحية وتخفيض مخاطر نقص السيولة وتحقيق أكبر درجة من الأمان للمودعين، وبالتالي تلاقي مخاطر الإفلاس بدرجة كبيرة، بالإضافة إلى القيام بعمليات التسنيد أو توريق القروض[2].

**2) إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية:** أصبحت البنوك تتجه لأداء خدمات المصرفية ومالية لم تقم من قبل، وهذا من حيث تنويع مصادر أموال البنك وكذلك تنويع مجالات استخدامها وتوظيفها، فنجد في الدول المتقدمة التي تأثرت بقوة العولمة أن المصدر الرئيسي لأرباح البنوك لم يتحقق من عمليات الائتمان المصرفي أي الإقراض، بل من الأصول الأخرى المدرجة للدخل والعائد الكبير ومن عمليات إدارة الأصول.

كما زاد الاتجاه نحو تنويع النشاط المصرفي والتعامل في المشتقات المالية، فقد شمل هذا التنويع مستوى مصادر التمويل إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول والاتجاه إلى الإقراض طويلة الأجل من خارج الجهاز المصرفي، وتنويع القروض الممنوحة وإنشاء شركات قابضة. والذي زاد من تنويع النشاط

[1]-صالح عبد الفتاح رشيد ،البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصري ،الاسكندرية 2000 ص 61.
[2]-أسعد طلعت ،الادارة الفعالة لخدمات المصارف الشاملة ،مكتبات الأهرام ،1998 ص 37.

المصرفي هو إضافة المشتقات المالية إلى أنشطتها، حيث أخذت تتعامل مع العقود المستقبلية وهي تلزم صاحبها على شراء أصل من بائع على أساس سعر متفق عليه مستقبلا، وكذلك التعامل في حقوق الشراء الاختيارية.

**3) ظهور الصيرفة الالكترونية:** توحي التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي بتكاثف الجهود على مختلف الأصعدة لتصب في فكرة العولمة الاقتصادية، ومن هذه الجهود التي أصبحت تطرح نفسها بشدة لدى الدول تجد الصيرفة الالكترونية أو المعاملات المصرفية الالكترونية، وكان للتطور التكنولوجي في مجال الاتصالات الفضل في حدوث مثل هذه الثورة في المعاملات المصرفية وغيرها من القطاعات الأخرى من خلال شبكة الاتصال عن طريق الانترنيت الصيرفة الالكترونية هي جميع الإجراءات من دفع وتحويل وتبادل المعلومات المالية، فيستطيع أي شخص يدون أن يحضر إلى البلد الذي يتعامل معه ويقوم باستلام كشوفات البنك والاستلام عن حركة أرصدته وتوفير البطاقات الذكية خاصة بطاقات الائتمان بالإضافة إلى سرعة المالية الالكترونية المباشرة على الانترنيت،حيث أنها تنخفض من التكاليف المالية.

فأخذت المعاملات المصرفية الالكترونية في بداية الأمر شكل التعامل عبر الوسائل التالية: آلات التوزيع الالكتروني، المعاملات التليفونية.[1]

**المطلب الثاني: اندماج وخوصصة البنوك.**

يمكن القول أن اندماج وخوصصة البنوك من إحدى النواتج الأساسية للعولمة، إذن فهي تعتبر إحدى المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة التي زاد التأثر بها وبشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات مع تزايد الاتجاه نحو عولمة البنوك كجزء من منظومة العولمة الاقتصادية.

بالنسبة للاندماج يمكن القول بأنه" اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين أو أكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم الاندماج بشكل إداري أو لا إداري"

كما يرى البعض أن الاندماج المصرفي هو تحرك جماعي نحو التكتل والتكامل والتعاون بين مصرفين أو أكثر لإحداث شكل التوحد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية على تحقيق أهداف كانت تبدو مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج.[2]

هناك من يرجع أسباب ودوافع الاندماج المصرفي إلى:

- اعتبار عمليات الاندماج طريقة أقل تكلفة للنمو بدلا من إقامة مصرف جديد؛
- عمليات الاندماج تشبع الحاجة المتوقعة للنمو الاستفادة من وفرات الحجم الكبير؛

[1]-عبد المطلب عبد الحميد ،العولمة واقتصاديات البنوك ،مرجع سبق ذكره ص39.
[2]-طارق عبد العال حماد ،إندماج وخوصصة البنوك ،دار الجامعية ،الاسكندرية 2003 ص 05.

- عمليات الاندماج تشبع الحاجة إلى قاعدة رأسمالية أكبر؛
- إتاحة فرص أكثر لثبات وتنوع مصادر الودائع، مما يخفض تكلفة الحصول على الأموال؛
- زيادة وتحرير القدرة التنافسية سواء في السوق المصرفية أو العالمية وكذا المزيد من الدقة في تنفيذ العمليات والسرعة الفائقة غي المعاملات وهي مسائل ضرورية غي ظل العولمة وتجرير تجارة الخدمات المصرفية.
- تحسين الربحية وزيادة قيمة الكيان المصرفي الجديد المندمج والناتج عن الأرباح الصافية؛
- الزيادة من قدرة المصرفي بعد الاندماج على تصدير الخدمات المصرفية إلى الخارج.وبالتالي الزيادة من الربحية والدخل على مستوى المصرف وعلى المستوى القومي.

وعليه تعتبر ظاهرة الاندماج التجارية والاقتصادية أحد أبرز مظاهر الاستعداد لعالم ما بعد العولمة والمنافسة والتحكم بآليات الاقتصاد العالمي، حيث أدى انطلاق حركة الانفتاح الكامل للأسواق أمام المنافسة وتسارع وتيرة نمو التجارة العالمية بمعدلات تبلغ ضعفي معدلات نمو الإنتاج العالمي إلى انتشار (حمى الاندماج) عالميا.

أما فيم يخص ظاهرة خوصصة البنوك فهي تعتبر من إحدى الموضوعات الأساسية التي يجب التركيز في التعامل معها، حيث اختلفت وتعددت الآراء والمفاهيم حولها، وكثرت الدوافع المحرضة لتطبيقها والتزامها إلى تحقيق أمال تطلعات مستقطبة واسعة عن كافة الأصعدة.

كما نجد أن لها علاقة وطيدة بظاهرة الخوصصة ككل من خلال اتجاه الدول النامية إلى تطبيق برامج إصلاح اقتصادي لمختلف القطاعات والتحول الآليات السوق، فمن أهم دوافع خوصصة البنوك هو مواجهة التغيرات العالمية ومحاولة التكيف معها، فمن بين هذه التغيرات اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات والمنظمة التجارة العالمية.[1]

**المطلب الثالث: المخاطر التي تواجهها البنوك.**

من المشاهدات الجديرة بالتوقف عندها قليلا في ظل العولمة أنه لوحظ في عقد التسعينات أن المزيد من التحرر المالي، والمزيد من العولمة المالية يؤدي إلى تعرض البنوك لبعض المخاطر، من بينها تزايد حدوث الأزمات بالبنوك وإضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، بالإضافة إلى تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك، سوف نقوم بعرض بعض المخاطر التي تواجهها البنوك في مايلي:

**1- إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية:** السياسية النقدية عبارة عن إجراءات يقوم بها البنوك المركزية من أجل الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي، وهذه

[1]-طارق عبد العال حمادة ،التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك ،دار الجامعية ،الاسكندرية ، 1999، ص 203.

الإجراءات ستهدف الائتمان، ضمن خلاله يتم التأثير على الاقتصاد وتوجيهه نحو الاستقرار والنمو والازدهار.[1]

كما أنه هناك من يعتبرها من إحدى السياسات لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات، وهذا عن طريق التحكم في تكلفة وإتاحة الائتمان، فأثناء التضخم يستطيع البنك المركزي أن يرفع تكلفة الاقتراض وأن يخفض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان مما يجعل الطلب على الأموال ينخفض.[2]

فمن الآثار الهامة للعولمة المالية هو إضعاف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية، وعليه فهذا يؤثر بدوره على الاستقرار النقدي والاقتصادي، وكذلك تدهور وانخفاض قيمة العملة الوطنية وسعر الصرف.

**2- تزايد مخاطر أنشطة غسيل الأموال من خلال البنوك:** نعني بغسيل الأموال مجموعة الإجراءات التي تتبع لتغيير صفة أموال تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعية لتظهر كما لو كانت نشأت أصلا من مصدر مشروع، فتشير العديد من المؤشرات إلى تزايد ظاهرة غسيل الأموال كأحد المخاطر الكبيرة للعولمة وبخاصة العولمة المالية، حيث بلغت عمليات غسيل الأموال 5.2%من الناتج العالمي، أي وصلت إلى حوالي 2تريليون دولار عام 1998، فمع إلغاء الرقابة على الصرف وحرية دخول وخروج الأموال عبر الحدود الوطنية دون معرفة من جانب السلطات، وانفتاح السوق المالي المحلي أمام المستثمرين الأجانب، فقد انفتحت قنوات إضافية لغسيل الأموال القذرةmoney laundering، تلك الأموال التي تحققت من خلال أرباح الاتجار في المدخرات وتهريب السلاح والمواد المحظورة وسرعة البنوك والفساد الإداري والرشوة وغيرها من الأعمال الغير مشروعية.[3]

**3- تزايد حدوث الأزمات بالبنوك:** أصبح التحرر الاقتصادي يحطم كل الحواجز جغرافيا وجمركيا لمعادلتين متناقضتين: التفتح والسيادة، فأمام عولمة النشاط المالي وحركة رؤوس الأموال أصبح من الصعوبة على المصارف مراقبة سياستها النقدية، فالنمو المتزايد لهذه العولمة يقتضي القبول بالانتقال التدريجي للأنظمة والارتقاء بها من السيادة النظرية إلى صالح الاقتصاد العالمي، ففي ظل المزيد من التحرير المالي والعولمة المالية يؤدي إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة وكبيرة، وفي الغالب تكون مصحوبة بانهيار في بعض العملات الوطنية، ومن ثمة تغيرات شديدة وقوية في سعر صرف العملة في البلد محل الأزمة، فيما يطبق عليه أزمات سعر الصرف.

---

[1]-عمارة رشادة ،رياض الجيلي ،النقود والبنوك ،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ،2000 ص 151.

[2]-كامل بكري ،اقتصاد دولي ،التجارة الخارجية والتمويل، دار الجامعية ،الاسكندرية ،2001 ،ص 237.

[3]-محمد متناوي عبد الغني حريري ،أسباب وآثار طاهرة غسيل الأموال وطرق محاربتها حالة بعض الدول العربية ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ،يومي 05/04 ديسمبر 2006 ص 10.

ولم تكن البنوك بعيدة عن تفسر عنه الأحداث والتغيرات من خفض قيمة العملة الوطنية واضطرابات في سعر الصرف في عدد من البلدان، وعلى رأسها أزمة المكسيك عام 1994، وأزمة جنوب أسيا 1997 .[1]

**4.ضرورة الالتزام بمعيار كفاءة رأس المال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة بازل.**

لقد تشكلت لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية ،وعملت لسنوات عديدو قبل نشر تقريرها عام 1988 ،وضمنت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشرة وهي : هولندا السويد ،بلجيكا ،كندا ،فرنسا ،ألمانيا ،الاتحادية الايطالية ،اليابان ،سويسرا ،المملكة المتحدة ،الوم أ ،ولوكسمبورج ،حيث كان يعقد الاجتماع لهذه اللجنة في مدينة بال في سويسرا بحيث كان يترأسها كوك من بنك انجلترا فلهذا انطلق تسمية بال أو بازل أوكوك.

فلقد ظهرت هذه اللجنة بهدف المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي ،وهذا بقيامها بتحديد الحد الأدنى من رأس المال المطلوب للبنك ،والتي من شأنها تساعد البنك في تحكم وتحمل المخاطر البنكية ،كما أنها تعرض عقوبات على المؤسسات ذات رؤوس الأموال الغير الكافية.

فالبنوك أصبحت أكثر عرضة للمخاطر المصرفية في كل العولمة فلهذا أصبح لزاما على البنوك أن تحوط لهذه المخاطر بعدة وسائل منها :تدعيم رأس المال والاحتياجات والاهتمام بمعيار كفاية رأس المال.[2]

**خاتمة الفصل**

لقد أصبح من الضروري على البنوك الجزائرية في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال المصرفي وضع استراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات العولمة المالية وبالمقابل العمل على تقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي تفروها هذه الأخيرة وفي هذا النطاق تتوفر للبنوك

[1]-فاطمة الزهراء بن حمودة ،نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية ،رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد ،جامعة الجزائر 2001 ص 203 .

[2]-سميرة آيت عكاش ،تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية ،رسالة ماجستير ،تخصص نقود مالية وبنوك ،جامعة البليدة ،2005
ص 86.

الجزائرية والجهاز المصرفي العديد من الخيارات والإمكانيات التي تسمح بتحقيق هدفها الأساسي وأدائه بكفاءة.

ولعل من أهم الخيارات التي تبنى البنوك الجزائرية خيار الاندماج المصرفي لتعزيز وتقوية مراكزها المالية كما يتيح لها الاستفادة من مزايا وتكوين وحدات أقوى فاعلية إضافة إلى تبنى فلسفة البنوك الشاملى من خلال البنوك العاملة في القطاع على ممارسة مختلف الأنشطة المصرفية والمالية ،ومنه يمكن إلى تطرق دراسة أحد البنوك في الفصل الموالي.

**مقدمة الفصل**

بعد تطرقنا في الجزء النظري إلى المرتكزات وتحديات البنوك الجزائرية في ظل العولمة المالية، سنتطرق في هذا الفصل إلى الآثار الناجمة عن العولمة المالية على أحد البنوك الجزائرية، وهو بنك التنمية المحلية"BDL" وأنه بنك ودائعي تملكه الدولة يخضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات البنوك الودائعية المألوفة ، لكنه يخدم بالدرجة الأولى الهيئات العامة المحلية في منحها قروض قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل لتحويل عمليات الاستيراد والتصدير إضافة للخدمات الموجهة للقطاع الخاص في شكل قروض، ومن هذا يتم دراسة في هذا الفصل من خلال مبحثين، يتضمن المبحث الأول نبذة تاريخية حول البنك، أما المبحث الثاني فخصصناه للآثار الناجمة عن العولمة المالية التي طرأت على بنك التنمية المحلية.

**المبحث الأول:نبذة تاريخية عن بنك التنمية المحلية**

كل بنك له تعريف خاص وذلك حسب الدور المعتمد عليه غي المجتمع الاقتصادي والمالي، ولذلك للبنك التنمية المحلية استجابة كبيرة من طرف الجزائري الذي يعرف بموجب مرسوم جزائري خاص.

**المطلب الأول:نشأة بنك التنمية المحلية**

هو أحدث البنوك في الجزائر، وانبثق من القرض الشعبي الجزائري وقد تأسس بموجب المرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 04/30/ 1985، مقره الرئيسي بسطاوالي ولاية تيبازة. يعتبر بنك التنمية المحلية من أوسع الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يمتلك على 148 وكالة موزعة على 15مديرية جهوية،ويشغل أكثر من 9603 موظف, 39% منهم إطارات.

**رأس مال المؤسسة:**تأسس بنك التنمية المحلية برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري ويبلغ رأس ماله الحالي 000 000 800 15دج

**طابع نشاطها:** يعتبر بنك التنمية المحلية بنك تجاري، ويعتبر بنك ودائع. يتمحور دوره بصفة عامة في استقبال الودائع ومنح القروض فهو يعتبر همزة وصل بين أصحاب الأموال (المدخرين) والطالبين لها (المستثمرين). كما يقوم البنك بعدة عمليات مختلفة على الحسابات الجارية، توفير، منح القروض...الخ. يعتبر بنك التنمية المحلية من الأطراف الفعالة في الاقتصاد الوطني وهذا نظير العمليات التي يقوم بها، حيث يساهم وبشكل مباشر في تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك باستقبال رؤوس الأموال وضخها نحو الاقتصاد وبالتالي يتم خلق ودعم مشاريع استثمارية واستغلالية هامة. كما له تأثير اجتماعي وذلك بمنح قروض موجهة للعقار والاستهلاك. ومن بين وظائف البنك ذات طابع تجاري ما يلي:

- الودائع التي قد تكون بعضها تحت الطلب لأجل محدد؛
- المساهمة في تمويل المشروعات وذلك من خلال منح القروض؛
- شراء وبيع الأوراق النقدية وحفظها لحساب المتعاملين معه؛
- تأجير الخزائن الحديدية للجمهور لحفظ الوثائق والممتلكات الثمينة؛
- تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.

**الإطار القانوني للمؤسسة:** إن بنك التنمية المحلية ملك الدولة خاضع للقانون التجاري ويتولى العمليات المألوفة و يعتبر بنك الودائع و يقوم بكل العمليات لحسابات جارية,توفير, قروض, صفقات خدمات متفرقة, كما يقوم بتقديم قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع وهو بنك (BADR) . إذ تختصر وظائفه فيما يلي:

- القيام بالعمليات المألوفة المقيدة بالقانون التجاري؛
- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخطط في طرق الجماعات المحلية؛
- تمويل عمليات الرهن؛
- تمويل عمليات الاستيراد والتصدير؛
- تمويل القروض العقارية وقروض الاستهلاك.

**الشكل رقم 02: هيكل الوطني لبنك التنمية المحلية**

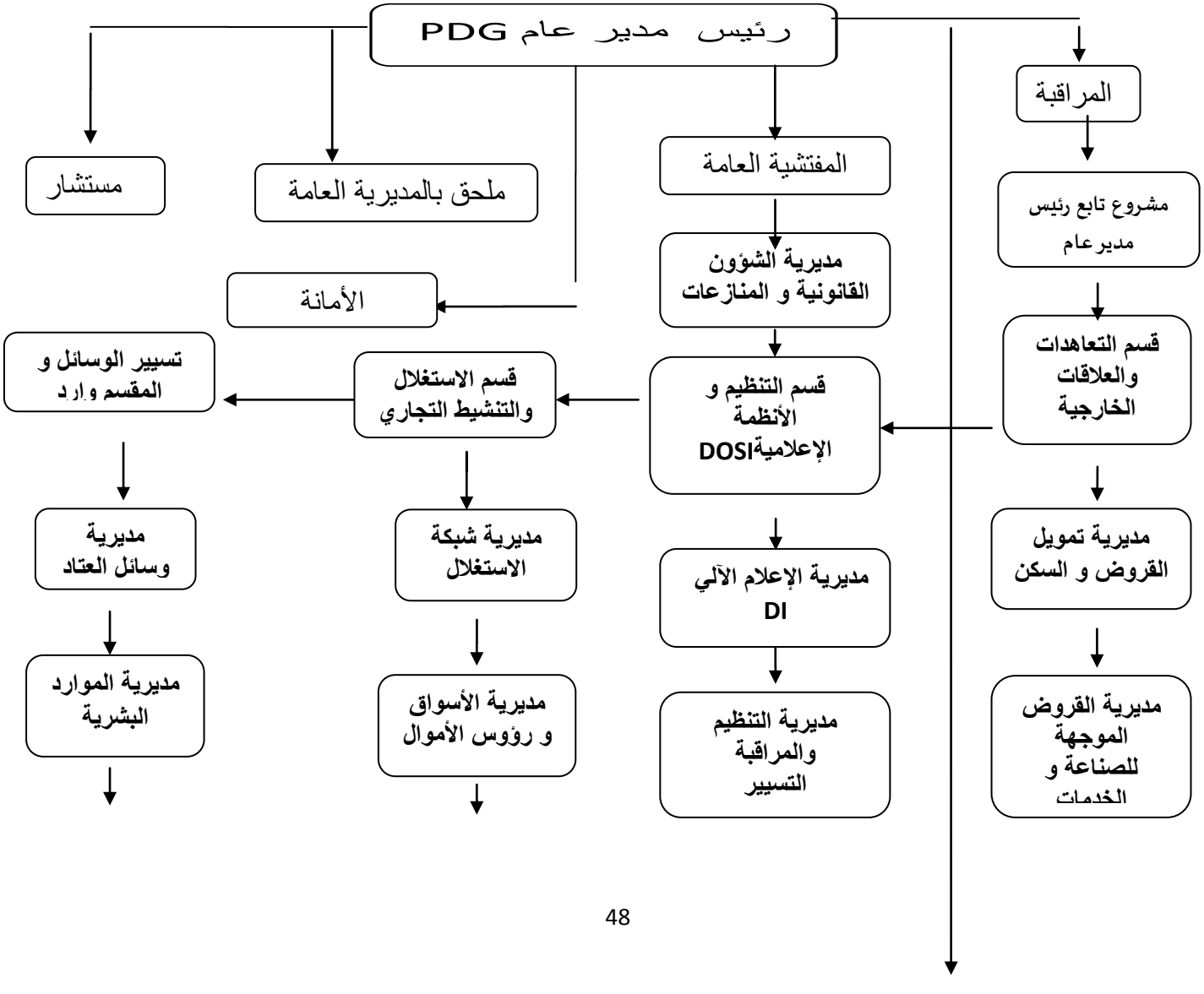

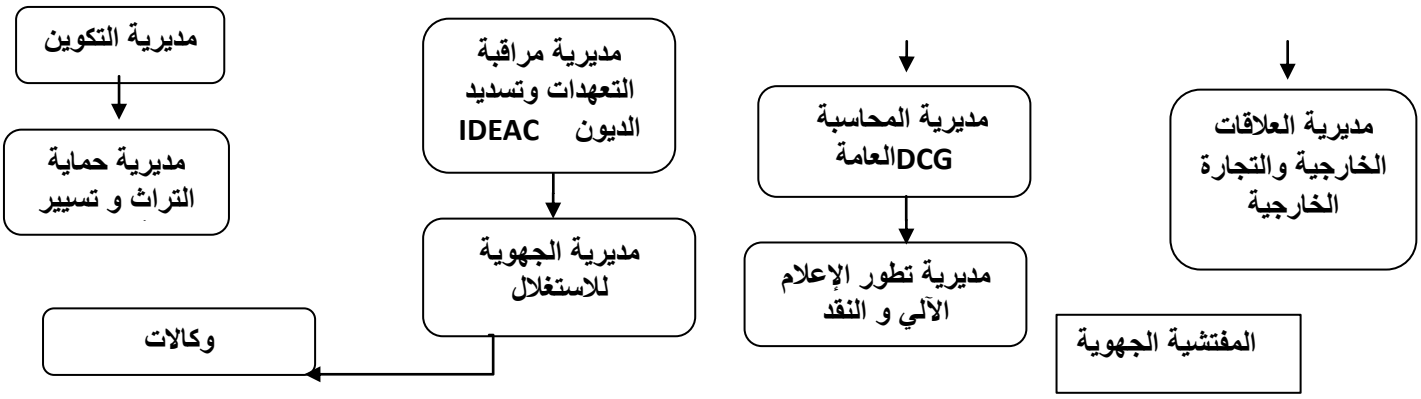


المصدر:وثائق مقدمة من البنك التنمية المحلية

**1) التعريف بالمديرية الجهوية لمستغانم :**

أنشأت المديرية الجهوية لبنك لتنمية المحلية لولاية مستغانم بتاريخ 01 جويلية 1985. و كان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم بن سليمان و وكالة غيليزان,تيارت , واد رهيو, مازونة و وكالة سيدي علي

عرفت المديرية الجهوية لمستغانم توسعا حيث بلغ عدد الوكالات مع نهاية سنة 09،1998 وكالة موزعة على ثلاث ولايات وذلك بعد فتح كل من وكالة الظهرة، عين تادلس، قصر الشلالة، السوقر ووكالة زمورة. كما سجلت المديرية الجهوية تطورا ملحوظا في مواردها البشرية حيث بلغ العدد مع نهاية سنة 2003، 182 موظف 42 % منهم إطارات استفادوا من تكوينات مختلفة في جميع تخصصات البنوك (CPES ,DES,BP )

**الشكل رقم 03 : مخطط الوكالات للفرع الجهوي لولاية مستغانم**

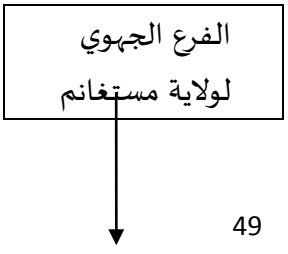

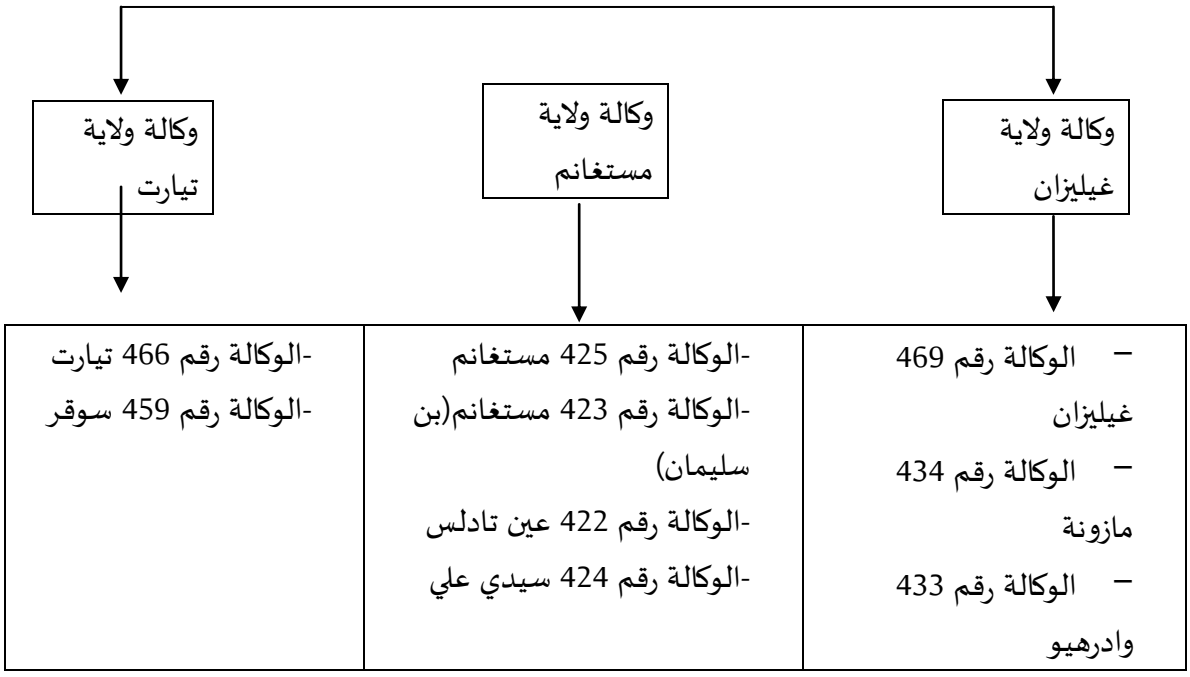


المصدر:وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

**الشكل رقم 04 : الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لمستغانم**

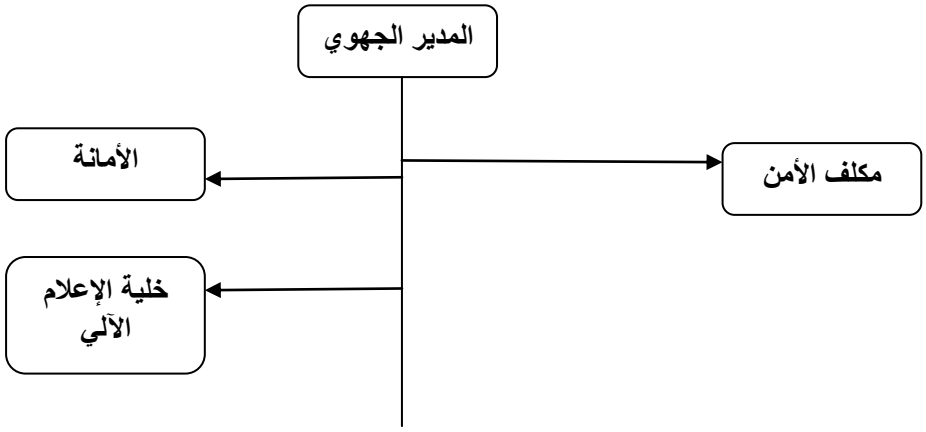

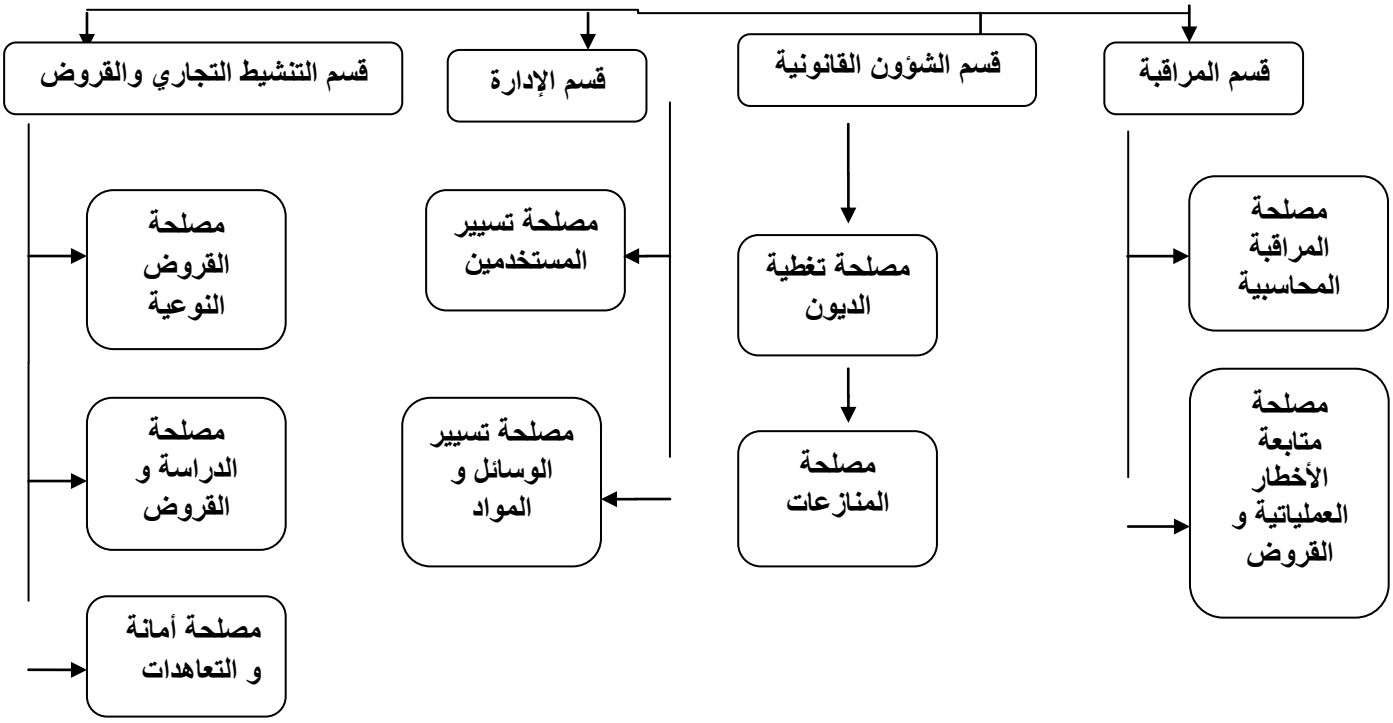


المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك التنمية المحلية.

**المطلب الثاني: مهامات مديرية الشبكة الجهوية:**

1. **قسم القرض والتنشيط التجاري:**يختص هذا الفرع في تجميع الموارد والمراحل التجارية الخاصة بالوكالات والمراقبة المشاريع حتى تحقيقها. حيث تتمثل مهامه فيما يلي:

❖ متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا وفي مجال القانون؛

❖ تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات الشبكة الجهوية ومتابعة تحقيقاتها؛

❖ ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية والخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات واستعمال الوفد للقرض من خلال الوكالة؛

❖ إرسال يوميا تقرير خاصة بكل نشاطات إلى مجموعة الاستغلال والحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض؛

❖ التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.

**1-1: مصلحة الدراسة والقروض:**يتمثل دورها في دراسة ومراقبة ملفات الضرائب والتأمينات ومدى مساهمة القرض في تنمية وتطوير المشروع أو تجديده ودراسته من الناحية المحاسبية والميدانية

**2-1: مصلحة الأمانة والتعهدات:**هذا المكتب مكلف بما يلي:

❖ مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر ومراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله ومضمونه وضماناته؛

❖ تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض والوكالات وإبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض؛

❖ تخزين وتسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات؛

❖ تأسيس ونقل تقرير النشاطات فصليا المتركزة على تعاقدات مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

**3-1: مصلحة القروض النوعية:**وهذه المصلحة مكلفة بمايلي:

➢ مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك وتجمع الموارد وتوثيق القروض؛

➢ تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجموعة الاستغلال ومساعدة الوكالات لتحقيقه؛

➢ تسيير ملف زبائن الوكالات يجب توطيد العلاقات بين الوكالات.

2. **قسم الإعمال القضائية:** تمثل مهامها في:

- حل المنازعات واسترجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى للمقترض في وضع قانوني ومتابعته من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمفترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) وهذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبيه أول؛

- مساعدة الوكالات في الإطار القانوني كحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق ومشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها؛
- المتابعة بالعلاقة مع المحامين، الموثقين....وهذا في حالة القيام ببيع الضمانات الرسمية بالمزاد العلني أو توزيع الأموال الموجودة بالبنك على الموروثين.

**المطلب الثالث: أهداف بنك التنمية المحلية.**

تتلخص أهداف البنك حسب قوانين العمليات البنكية وعمليات منح القروض على أشكالها، والمساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للجماعات المحلية التي تدخل في إطار المخططات الوطنية التنموية.

**أ) من الناحية الإقتصادية.**

- تمويل العمليات التي لها علاقة بالسلفيات مقابل رخصة أو رهن تحريك عجلة الإقتصاد الوطني، وهذا بتوسيع نشاط الدورة الإقتصادية في كل القطاعات الصناعية منها والتجارية؛
- خلق مناصب شغل جديدة، ناتجة عن الاستثمارات المدعمة بكل الاحتياجات والموارد المالية، ومن ثم رفع الدخل القومي والفردي الذي ينتج رفع القدرة الشرائية؛
- زيادة الإشتثمارات وبالتالي رفع معدل النمو الإقتصادي للبلد مما يؤدي إلى دعم إزدهار التنمية الإقتصادية للبلاد لاسيما فيما يخص تنمية القطاعات الصناعية وتطويرها.

**ب) من الناحية الإجتماعية.**

- التقليل من الآفات الإجتماعية، وتقديم خدمات صحية إن تعلق الأمر بدعم تشغيل الشباب عن طريق منحهم القروض(مشاريع ENSEJ ).
- توفير الإسكان والبناءات.

**المبحث الثاني: الآثار الناجمة عن العولمة المالية على مستوى بنك التنمية المحلية BDL**

لقد أدت ظاهر العولمة المالية إلى الكثير من التغيرات والتطورات التي لها تأثير واسع النطاق على البنوك في دول العالم، منها البنوك الجزائرية وعليه يمكننا معرفة تلك التغيرات والتدعيات ومدة تأثيرها على البنك.

**المطلب الأول: تأثير العولمة المالية على حجم الاستثمار لبنك التنمية المحلية.**

كان أثر سياسات العولمة المالية التي انتهجتها الجزائر بداية من 1990 دور مهم في حرية البنك في منح الائتمان للاقتصاد الوطني و بالتالي تمويل المشاريع الاستثمارية للنهوض بالتنمية الاقتصادية ، والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة ، حيث سنحلل حجم القروض المقدمة للاقتصاد و نصيب القطاعين الخاص و العام منها :

1- **تطور حجم القروض المقدمة من BDL:** إن حجم القروض المقدمة للاقتصاد في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت من 414 مليار دج سنة 1990 إلى 1803,6 مليار دج سنة 2003 بمعدل نمو قدره 335,65%ولكن انخفض معدل نمو هذه القروض سنة 2004 وسجل معدل سالب ب 16,03%ليزيد انخفاضه سنة 2005 و بمعدل سالب حيث سجل 94,11%ويعود هذا إلى انخفاض القروض المقدمة للحكومة حيث سجلت قيمة القروض بالسالب 939,2 مليار دج سنة 2004 ، بينما بالنسبة للقروض المقدمة للاقتصاد عرفت تطورا ايجابيا حيث انتقلت نسبتها إلى إجمالي القروض من 59,65% سنة 1990 بمبلغ 247 مليار دج إلى 64,50% سنة 1992 ولكن بداية من 1993 عرفت انخفاضا حيث وصلت نسبتها إلى إجمالي القروض من 29,44% ، ولكن مع بداية تطبيق برامج التثبيت و الاستقرار الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي بدأت تعرف ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت نسبتها إلى إجمالي القروض الداخلية 39,50% سنة 1994 لتوصل ارتفاعها لتصل إلى أكثر من101% و 211% سنتي 2004 و 2005 ،وهذا في ظل برنامج دعم النمو المقدم من طرف رئيس الجمهورية .

2- **توزيع القروض بين القطاعين العام و الخاص:** إن نشاط البنوك في منح القروض عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات من 2000-2010 حيث نمو القروض المقدمة للقطاعين العام و الخاص من طرف البنوك عرف زيادة معتبرة خلال الفترة 2000-2010 تقدر ب 78,99%

وسجل اجمالي القروض للاقتصاد ارتفاعا وصل الى 1777,4 مليار دج بمعدل نمو 15,8% سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 اين سجلت نمو قدره 11,22 % ، اما القروض المقدمة للقطاع الخاص فسجلت زيادة تقدر ب30,7% سنة 2005 ،في حيث كانت نسبة نموها سنة 2004 تقدر ب14,8% وهي نسبة اكبر من القروض الممنوحة للقطاع العام التي سجلت نمو 8,6% و 4,2% سنتي 2004 و 2005 وهذا ما يؤكد توجهات السلطات في مجال تشجيع القطاع الخاص خلال السنوات الاخيرة

ان القروض الموجهة للقطاع الخاص لا تمثل إلا نسبة قليلة من الناتج الداخلي الخام فهي لا تتجاوز في المتوسط نسبة 7% حتى 2001 ولكن بداية من 2002 نلاحظ ارتفاع هذه النسبة الى 12,5% و انخفضت في السنوات التالية

حيث قدرت ب 11,73% رغم الارتفاع الطفيف مقارنة بسنة 2004 (11,2%) بينما تتجاوز في الدول المتقدمة نسبة 53% من الناتج الداخلي الخام ،و تدل هذه النسبة المنخفضة عن ضعف التزام البنوك في تمويل القطاع الخاص ، وعلى عدم تقدم عملية خوصصة المؤسسات العمومية التي شرعت فيها الحكومة مع نهاية فترة 90.

**المطلب الثاني: تداعيات العولمة على بنك والتنمية المحلية**

كأي بنك هناك العديد من التأثيرات والنتائج التي قد تطرأ عليه نتيجة التحولات التي حدثت على مستوى العالم بأسره لا سيما تلك المتعلقة بظهور وتطور نشاطات العولمة المالية وعلى هذا الأساس كان جديرا بنا محاول التعرف إذا ما كان هناك تأثير للعولمة المالية من عدمه على مستوى بنك التنمية المحلية والمتمثل في:

**1 .إعادة هيكلة الجهاز المصرفي** :إن التقدم التكنولوجي والتغيرات التي طرأت على العالم وذلك بتوسع نطاق العولمة المالية على مختلف جوانب والتي أدت وفرضت على مختلف البنوك التجارية منها البنك التنمية المحلية ضرورة تغير مع مستجدات التي طرأت على العالم لنظام المصرفي من اجل تكيف مع أوضاع العولمة الجديدة. حيث أحدثت تغيرات هيكلية واضحة تنوعت من خلالها مصادر أموال البنك عن طريق:

-المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية كالأسهم وسندات؛

-المعاملا ت المتعلقة بأصول الثروة العقارية؛

-المعاملا ت الخاصة بالاستثمار التجاري والتسهيلات المالية الممنوحة؛

-المعاملا ت المتعلقة بالبنوك التجارية؛

-المعاملا ت المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

**2. جديد خدمات وتنوع النشاط في البنك** :إن الطرق المستخدمة في تجديد الخدمات هناك عصرنه البنك التي تتمحور عليها كل العمليات والخدمات المقدمة للزبائن بحيث يفرض على البنك تجهيزات

متطورة" المعلوماتية" بالإضافة إلى تجهيزات أخرى وهي توفير الراحة و الشروط المناسبة للأعوان من اجل تقديم خدمات راقيه للزبائن، وهناك أيضا على مستوى مصادر التمويل وذلك بتنويع القروض الممنوحة وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية وإشراف على مجالات استثمار جديدة واقتحامه مثل الإسناد وأداء أعمال الصيرفة الاستثمارية،وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التأمين من خلال شركات التامين الشقيقة التي تضمها الشركة القابضة المصرفية وإدارة الاستثمارات لصالح العملاء.

**3.طرق التجديد ووسائل التخلص من مخاطر التي تهدد عمل البنك :**إن وسائل والطرق المستخدمة لتجنب المخاطر قدر الإمكان والتي ترتبط عموما بعملية منح القروض تحت كل الأشكال" قروض استثمار طويلة المدى قروض التغطية تسبيقات الصندوق كفالات وهي قصيرة المدى . " يلجأ البنك إلى فرض ضمانات حقيقية كمقابل للقرض الممنوح وكالرهن الحيازي للمعدات و الرهن العقاري للبناءات أو الأراضي ،تستخدم كضمان يلجأ إليه البنك عند عدم تسديد مستحقات القرض من طرف الزبون حيث يحجز هذا الأخير إي البنك على الممتلكات قيد الضمان ثم يلجأ إلى بيعها في المزاد العلني و هذا الإجراء الذي يتم بعد استنفاد كل محاولات التسديد بالطرق الودية الشئ الذي يفرض اللجوء إلى أروقة العدالة من اجل تسوية الأشكال.

**4.تعاون البنك التنمية المحلية مع البنوك التجارية الأخرى** :بطبيعة الحال هناك تعاون بين البنوك وذلك أنها من المؤسسات المالية خاضعة لتنظيم و شروط بنك الجزائر ويتمثل التعاون في مختلف العمليات التي يقوم البنك منها :عمليات المقاصة وطلب المعلومات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين وعملية تحصيل بعض الديون عن طريق عملية الجز وتجميد الحسابات.

**5.ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال :**إن بنك التنمية المحلية هو كأي بنك من البنوك التجارية في الجزائر ملزمة بالاحتياط من المخاطر المتزايد من جراء العولمة وذلك من اجل تدعيم رأس المال بحيث اتخذ معيار كفاية رأس المال منذ قرار لجنة بازل لأهميته متزايدة ن وذلك يجب إن تصل نسبة مالها مجموع أصولها بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية.

**6.اندماج البنك مع البنوك التجارية الاخرى:** يهدف عملية الدمج بنوك إي بين بنك وبنك أخر أو بين بنك و عدة بنوك إلى اكتساب البنك قوة الوجود والاستمرار،وفعالية أكثر وقدرة أعلى وعلى المرونة والحركة.إن الاندماج المصرفي تفرضه ضرورة وتقتضيه حاجة وهو عمل إداري قصدي وعمدي مبني على حسابات بالغة الدقة .فقرار الاندماج يصبح مصيري بنياني هيكلي ذو طبيعة إستراتيجية خاصة ،و لقد أصبح الاندماج المصرفي يقدم حلولا حاضرة لمشاكل سواء كانت لمتطلبات وضروريات النمو والتعاون والمشاركة أو لاحتياجات الاستمرار وهو ما يظهر بصورة وواضحة لنا أن أهمية الاندماج كأداة ووسيلة للتعايش في عالم العمالقة.

ولقد توصلنا حسب دراستنا للبنك التنمية المحلية انه يمارس عملية الاندماج مع بنوك تجارية أخرى ولسرية الموضوع لم نتوصل إلى بنوك المندمجة مع البنك.

7.**تحسين وزيادة قدرة البنك على المنافسة** :إن أهم الطرق لزيادة البنك قدرته على المنافسة هي تكوين ورسكلة الأعوان لمواكبة التطورات الخارجية التي تحدث في عالم الاقتصاد والتجارة بالإضافة إلى المعدات والتجهيزات الحديثة التي تسهل وتساعد على ترقية أداء البنك وبالتالي تقديم نوعية خدمات جيدة للزبائن والتي من خلالها يضمن البنك مكانه قوية تمكنه من المنافسة البنوك التجارية الأخرى بقوة.

**المطلب الثالث: الاثار الإيجابية والسلبية للعولمة المالية لبنك التنمية المحلية.**

**أولا: الآثار الإيجابية:**

- إلقاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود؛
- تكامل كبير للدول النامية مع النظام المالي العالمي؛
- حرية المؤسسات المالية والمصرفية في القيام بأنشطتها وترويج خدماتها؛
- ظهور أسواق مالية جديدة غير مجددة جغرافيا؛
- انخفاض تكاليف المعاملات؛
- ابتكار أدوات مالية جديدة؛
- نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية؛
- التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي للدولة؛
- انخفاض اسعار الفائدة المحلية؛
- زيادة حجم الاستثمارات؛

**ثانيا: الآثار السلبية:**

- زيادة حجم التدفقات المالية يؤثر سلب على استقرار الاقتصاد الكلي؛
- انتشار الأزمات المالية؛
- حصول عدوى نتيجة لارتباط الاسواق العالمية ببعضها البعض؛
- انخفاض الاسعار في الاسواق المالية في حالة حدوث ازمات مالية ؛
- الانخفاض في الاسعار يؤثر على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري؛
- زيادة والانتشار العولمة المالية يؤدي الى تقليل فاعلية سياسات المحلية؛
- تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، حيث تقوم هذه العمليات بتحويل العملة المحلية الناتجة عن أموال غير الشرعية إلى ذهب ومجوهرات وغيرها من الأصول ذات القيمة التي يمكن بيعها في الخارج مقابل العملات الأجنبية القوية.

- التأثير في آليات السوق وفي الأسعار المحلية مما يشكل خطر كبيرا على مناخ الاستثمار؛

في إطار وضع برنامج خوصصة البنوك على أرض الواقع، فقد اتخذ قرار بخوصصة بنك التنمية المحلية عام 1997 لأنه كان يسجل نتائج سلبية من جهة ومن جهة ثانية اعتبار التنازل عن عدد من الفروع يمكن أن يشكل عامل جذب للمستثمرين الأجانب.

ونجم عن عملية تطهير محفظة ديون البنك، وإعادة هيكلة شاملة إقفال 38 فرعا وتحضير 36 فرعا للخوصصة بناء على رغبة الحكومة. إلا أنه نم تجميد العملية مؤخرا لاعتبارات متعلقة بأزمة القروض رهينة التي شهدتها معظم الأجنبية والتي أدت إلى خلق أومة مالية عالمية عصفت بكبريات الاقتصاديات العالمية، كما يقترب التقدم بحذر نحو خوصصة 30 %منBDL :

**خاتمة الفصل**

من خلال هذا الفصل حولنا تسليط الضوء على أحد البنوك التجارية وهو بنك التنمية المحلية وكالة مستغانم وقد خلصنا إلى أن بنك التنمية المحلية يحاول مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الذي انبثق من ظاهرة العولمة خاصة العولمة المالية وذلك من خلال إعادة هيكلته من أجل التكيف مع الأوضاع الجديدة التي طرأت على العالم ،والتطوير المستمر في تجديد وتنويع الخدمات والنشاطات التي يقوم بها البنك واقتباس طرق ووسائل حديثة لتجنيب مخاطر التي تهدد بنك منها الازمات.

إضافة لذلك فإنه كي يكتسب البنك فعالية أكثر وقدرة أعلى على منافسة والاستمرار في أداء مهامهم بضرورة عليها اندماج مع بنك أو بنوك تجارية أخرى من اجل التعايش في أوضاع جديدة للعالم ولتحقيق أهداف البنك.

إن الساحة العالمية تمر بتغيرات نتيجة جوهرية العولمة التي أصبحت من العوامل المؤثرة على مستقبل الاقتصاديات بما تتسم به من زيادة التبادل السلع والخدمات ،وتنقل رؤوس الأموال بحرية بين الدول.

إن هذه التغيرات الجذرية المتعاقبة على مستوى الاقتصاد العالمي تجبر البلدان النامية ،وعلى رأسها الجزائر لإعادة تنظيم هياكلها ،وتحسين كفاءتها بغرض الوصول إلى أسواق عالمية ،كما تحتم عليها انتهاج سياسات إصلاحية ،فمن هذه السياسات خوصصة البنوك بالفعل هناك انعكاسات عديدة تركتها العولمة تجاه البنوك منها البنوك منها إيجابية وأخرى سلبية ،فمن الآثار الايجابية تحديث النشاط البنكي وتطويره ،أما بالنسبة للآثار السلبية فنجد إضعاف البنوك المركزية في السياسات النقدية ،بالإضافة إلى سرعة انتشار الأزمات المالية.

كما نجد أبرز انعكاسات العولمة تجاه البنوك هو اللجوء إلى خوصصتها ،حيث تبقى ملكية الدولة وبالتالي نعني بها زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

فالجزائر كبقية دول العالم الثالث ،اتخذت العديد من الاجراءات تتمثل في القيام بمجموعة من الاصلاحات. إلى أن بنك التنمية المحلية يحاول مواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية والتقدم التكنولوجي الذي انبثق من ظاهرة العولمة خاصة العولمة المالية وذلك من خلال إعادة هيكلته من أجل التكيف مع الأوضاع الجديدة التي طرأت على العالم ،والتطوير المستمر في تجديد وتنويع الخدمات والنشاطات التي يقوم بها البنك واقتباس طرق ووسائل حديثة لتجنيب مخاطر التي تهدد بنك منها الازمات.

**اختبارالفرضيات:**

- تتجلى انعكاسات العولمة على البنوك الجزائرية فيما تحدثه من أثار سلبية وإيجابية،

من خلال التطرق لأثار العولمة المالية على البنوك الجزائرية تتبين أن للعولمة المالية آثار سلبية وإيجابية ،تكمن بعض أثارها الايجابية في الاندماج المصرفي والبنوك الشاملة أما أثارها السلبية تزيد ظاهرة الأموال والبنوك الجزائرية تتأثر حتما بما تفرزه العولمة من أثار ايجابية وأثارها سلبية وتكمن مهمة القائمين على البنوك الجزائرية في تعظيم الايجابيات وتقليل السلبيات.

– البنوك الجزائرية تواجه تحديات كبيرة تميلها التطورات العالمية، وهذا مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات، من خلال استعراض تطور البنوك الجزائرية وأهم الاصلاحات التي مر بها اتضح أنه لايزال يعني من اختلالات ونقائص هذه النقائص ستجعله عرضة لتأثيرات السلبية المحملة للتطورات الإقتصادية للمصرفية العالمية.

– السبل الكفيلة بتأهيل البنوك الجزائرية والارتقاء بأدائها تلزم السلطات وضع إستراتيجية ومحكمة وجادة من مواكبة ومسايرة متطلبات العولمة المالية، ويتجلى هذا بوضوح من خلال

الاستراتيجيات المتبعة من طرف البنوك الجزائرية لمواجهة هذه تحديات وفي مقدمتها الاندماج المصرفي والخوصصة والتوجه إلى البنوك الشاملة وصولا إلى إستراتيجية إدارة البنوك الجزائرية من خلال إدارة المخاطر.

**النتائج:**

- مفهوم العولمة يعتبر صعب التحديد، حيث لم يتفق الآراء عبى تعريف واحد شامل وجامع لها نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية.
- من أهم الآثار السلبية المالية ظاهرة غسيل الأموال.
- بالرغم من الجهود المبذولة في مجال الإصلاحات المصرفية الجزائرية إلا أنها لم يكن لها انعكاساها على تحسين أداء البنوك الجزائرية.
- لا تزال البنوك الجزائرية تعاني من المشاكل والعوائق التي تحد من تطورها ونموها.
- أصبح من ضروري على البنوك الجزائرية التوجه نحو الاندماج المصرفي كأحد الخيارات التي يجب تبنها لمعالجة مشكلة ضعف قاعدة رأس المال وزيادة القدرة التنافسية.
- إن تردد الجزائر في خوصصة البنوك من شأنه أن يبقى على هيمنتها على السوق وبالتالي ضعف المنافسة فيها، مما يؤثر سلبا على تطوير الخدمات المصرفية.

**التوصيات:**

- بما أن العولمة فرضت نفسها على العالم بأسرها وتركت آثار على مختلف القطاعات فلابد على متخذ القرارات أن يحاول من تدني من سلبياتها وتعظيم إيجابيتها.
- إعادة هيكلة البنوك الجزائرية وتنويع خدماتها لتطلع بخدمات البنوك الشاملة التي تمارس على مستوى البنوك العالمية.
- يجب مواصلة الاصلاحات المصرفية وتعميقها تماشيا مع تطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.
- تشجيع عمليات الإندماج بين البنوك العامة الجزائرية لتدعيم قاعدة رأس المال ولتمكينه من القدرة علة المنافسة.

**أفاق الدراسة:**

لقد تبين من خلال هذا البحث بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث ونقترحها لتكون إشكاليات بحوث ودراسات نأمل أن تنال حقها في الدراسة والتحليل في المستقبل:

- متطلبات إندماج البنوك الجزائرية في الاقتصاد العالمي.

- أثر جودة الخدمات المصرفية على زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.
- أهمية الاعتماد الصيرفة الإلكترونية في الينوك الجزائرية.

**1) الكتب باللغة العربية:**


1. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الجزائر،2006.
2. السيد يس، العولمة والطريق الثالث، الهيئة المصرية للكتاب، مكتبة الآمرة، القاهرة، 1991.
3. أحمد السيد مصطفى، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجية، الطبعة 4 ،جامعة الزقازيق مصر، 2006.
4. أسعد طلعت، الادارة فعالة لخدمات المصارف الشاملة، مكتبات الأهرام، 1998.
5. جمال شذا الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال مصر،مؤسسة طايا، 2002.
6. رياض الجبلي، رشادة عمارة، النقود والبنوك، عمان دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،2000.
7. شاكر القزوني، محاضرات في البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
8. صالح عبد الفتاح رشيد، البنوك الشاملة وتطوير الجهاز المصرفي المصري، الاسكندرية، 2000.
9. طارق عبد العال حمادة، اندماج وخصصخة البنوك الاسكندرية،دار الجامعية، 2003.
10. عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الاسكندرية، دار الجامعة، 2001.
11. عبد الله قلش، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، الجزائر، 1992.
12. عماد يونس، العولمة تاريخ وأبعاد ومؤتمرات المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.
13. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الاسكندرية، مصر، دار الجامعة، 2001.
14. كامل بكري، اقتصاد دولي التجارة الخارجية والتمويل، الاسكندرية، دار الجامعية، 2001.
15. محمد مطر، الالتزام بالمعايير المحاسبية والتدقيق الدولية كشرط الانضمام إلى المنظمة العالمية، مركز الامارات للدرسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.
16. محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 1996.
17. محمود ممدوح منصوري، العولمة ودراسة المفهوم وظاهرة الأبعاد، مصر، دار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، 2003.
18. منير ندري، السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، جامعة شلف، مطبوعات جامعية، 2007.


**2) الكتب باللغة الفرنسية:**


Amoor Ben Halima, pratique de techniques bancaires, édition Alger, 1997.


**3) المذكرات:**

1. حسينة شملول،أثر استغلالية البنك المركزي في فعالية السياسة النقدية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
2. عبد الفتاح دحمان، محاولة تقيم السياسة النقدية ضمن برامج تكيف صندوق النقد الدولي، رسالة لنيل الماجستير، معهد علوم الاقتصادية، الجزائر، 1997.
3. عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك عمومية الجزائرية، مذكرة تخرج ماجستير، جامعة الشلف، 2009/2008.
4. علي بن طاهر، الاصلاحات الحديثة النظام المصرفي الجزائري، قانون النقد والقرض، رسالة نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2000/1999.
5. فاطمة الزهراء بن حمودة، نظام الصرف في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2001.
6. محمد حداد، العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص مالية، جامعة الجزائر، 2000.
7. منير العشاب، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الدول العربية، مذكرة ليسانس، جامعة المدية، 2008.

**4) المجلات:**

1. إسماعيل صبري، عبد الله الكوكبة، الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية، مجلة الطريق، العدد 4، 1997.
2. أحمد بوراس، الجهاز المصرفي والمالي العربي وقدرته على التأقلم مع تغيرات المستجدة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منشوري، قسنطينة، عدد 20 ديسمبر 2003.
3. حمز حجار، مجلة المال والاستثمار والبنوك العولمة المالية الوجه الآخر، وكالة مكة الاعلامية، 2007.
4. دادوشي يودري، دور الديون قصيرة الأجل في الأزمة الأخيرة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2000.
5. فارس مسدور، النشاط المصرفي الالكتروني كأداة لتفعيل اندماج المصارف الجزائرية في الاقتصاد العالمي، مجلة الآفاق.
6. مهدي الحافظ، أهمية المنهج في معالجن العولمة، مجلة الرباط العدد 8 سبتمبر 2003.

**5) مدخلات علمية:**

1. أسماء بلمهوب، مرابط ساعد، العولمة المالية ةتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة، مداخلة ضمن الملتق الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضرن بسكرة، يوم2006/11/21.
2. شعبان فرج، حبار عبد الرزاق، دور الحوكمة المصرفية في صياغة سياسة فعالية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، مداخلة مقدمة في المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، جامعة البويرة، يومي 27/26 نوفمبر 2013.
3. فاروق تشام، العولمة المالية وآثارها على القطاع المصرفي والنمو الاقتصادي في البلدام العربية، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد وعلوم الادارية، جامعة علوم التطبيقية، عمان، 2003.
4. محمد متناوي/ عبد الغني حريري، أسباب وآثار ظاهرة غسيل الأموال وطرق محاربتها حالة بعض الدول العربية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، يومي 05/04/ديسمبر 2006ز
5. نعيمة برودي، عبد القادر بلعربي، تيار عولمة الأسواق المالية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وتأثيرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكر يومي 22 نوفمبر 2006.

**6) تقارير:**

**1.** تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد والعالمي عولمة القرض والتحديات، صندوق نقد دولي.

**7) القوانين والمراسيم:**

1. المرسوم رقم 206/22، المؤرخ في 1982/03/13 المتضمن إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
2. قانون رقم 114/62 المؤرخ في 1962/05/28 المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري.
3. قانون رقم 165/63 المؤرخ في 1963/05/07 المتضمن إنشاء صندوق الجزائري للتنمية.

**8) موقع الانترنيت:**

1. طرح اكتتاب سندي في القطاع الخاص 2006/01/17 http. www. alkhabar. com

**ملخص:**

تعد ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر إثارة للجدول والنقاش في السنوات الأخيرة، سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية والاقتصادية وغيرها، وفي هذا الإطار تجئ هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على مدلول مفهوم العولمة كمصطلح حديث النشأة والاستخدام، وكذا لرصد ظاهرة العولمة من حيث تطورها التاريخي فضلا عن إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة العولمة وآثارها وانعكاساتها على البنوك الجزائرية، ولما شهده هذا الأخير من تغيرات وإصلاحات سواء على مستوى الإدارة والتنظيم أو التسيير والتنسيق وغيرها.

**الكلمات المفتاحية**:

العولمة، البنوك، الأداء المصرفي، الاندماج، الكفاءة.

**Résumé** :

phénomène de la mondialisation des plus phénomènes provoquant l'ordre du jour et le débat au cours des dernières années, tant au niveau de la communauté scientifique universitaire ou au niveau des instances politiques, économiques et autres, et dans ce contexte, cette étude, il vient d'une tentative de déterminer le sens du concept de la mondialisation comme un terme d'origine récente et d'utilisation, ainsi que pour surveiller le phénomène de la mondialisation en termes de développement historique, ainsi que pour faire la lumière sur les différentes dimensions du phénomène de la mondialisation et de ses effets et son impact sur les banques algériennes, et comme en témoignent les changements et les réformes récentes, à la fois la gestion et le niveau d'organisation ou de gestion, de coordination et d'autres.

**Mots clés :**

Mondialisation, banques, Performance bancaire, fusionnement, efficacité